A

الأمم المتحدة

الجمعيـــة العامـــة

Distr.
GENERAL

A/HRC/WG.6/4/CHN/1
10 November 2008

ARABIC
Original: CHINESE

مجلس حقوق الإنسان
الفريق العامل المعني بالاستعراض الدوري الشامل
الدورة الرابعة
جنيف، ٢-١٣ شباط/فبراير ٢٠٠٩

التقرير الوطني المقدم وفقاً للفقرة ١٥(أ) من مرفق قرار مجلس حقوق الإنسان ٥/١

الصين*

* لم تحرر هذه الوثيقة قبل إرسالها إلى دوائر الترجمة التحريرية بالأمم المتحدة.

(A) GE.08-17098 100209 110209

المحتويات

الصفحة

أولاً – مقدمة ومعلومات أساسية ٤

ألف – عرض عام للتقرير ومنهجية إعداده ٤
باء – نبذة عن الصين ٤
جيم – موقف الصين الأساسي من حقوق الإنسان وحالة حقوق الإنسان في الصين ٤

ثانياً – الإطار القانوني والمؤسسي لتعزيز حقوق الإنسان وحمايتها ٥

ألف– الدستور ٥
باء – تشريعات حقوق الإنسان الوطنية وصكوك حقوق الإنسان الدولية ٥
جيم – الضمانات المؤسسية لحقوق الإنسان ٦

١– البنية التحتية السياسية الأساسية للصين ٦
٢– النظام القضائي ٦
٣– التثقيف في مجال حقوق الإنسان ٧
٤– مشاركة المنظمات غير الحكومية والمؤسسات الأكاديمية ووسائل الإعلام في حماية حقوق الإنسان ٧

ثالثاً – السياسات والممارسات في مجال تعزيز حقوق الإنسان وحمايتها ٧

ألف – الحقوق الاقتصادية والاجتماعية والثقافية ٧

١– الحق في العيش والحق في التنمية ٧
٢– الحق في العمل ٨
٣– الضمان الاجتماعي ٩
٤– الحق في السكن ١٠
٥– الحق في التعليم ١٠
٦– الحق في الصحة ١١

باء – الحقوق المدنية والسياسية ١٢

١– ضمان الحق في الحياة ١٢
٢– ضمان حق الفرد في الحرية ١٣
٣– حظر التعذيب ١٣
٤– الحق في محاكمة عادلة ١٤
٥– حرية المعتقد الديني ١٤
٦– حرية التعبير وحرية وسائط الإعلام ١٥

المحتويات (تابع)

الصفحة

ثالثاً – (تابع)

جيم – حماية حقوق الجماعات الخاصة ١٦

١ – حقوق المرأة..... ١٦
٢ – حقوق الأطفال..... ١٦
٣ – حقوق الأشخاص ذوي الإعاقة ١٧
٤ – حقوق الأقليات العرقية..... ١٧

دال – المشاركة في أنشطة حقوق الإنسان الدولية..... ١٨

رابعاً – الصعوبات والتحديات..... ١٩

خامساً – الأهداف المستقبلية ٢٠

سادساً – تعزيز وحماية حقوق الإنسان في منطقة هونغ كونغ الصينية الإدارية الخاصة ٢٢

- A Methodology and consultation..... ٢٢
- B Background information ٢٢
- C Framework and measures for the promotion and protection of human rights ٢٣
- D Achievements and challenges..... ٢٣

- VII PROMOTION AND PROTECTION OF HUMAN RIGHTS IN THE MACAO SPECIAL ADMINISTRATIVE REGION..... ٢٥

- A Consultation process..... ٢٥
- B Background and framework for the promotion and protection of human rights..... ٢٥
- C Promotion and protection of human rights on the ground ٢٦
- D Achievements, best practices, challenges and constraints ٢٦
- E Priorities, initiatives and commitments ٢٧

المرفقات

المرفق

الأول – المؤسسات الوطنية المساهمة في إعداد التقرير الوطني للصين في إطار الاستعراض الدوري الشامل..... ٢٩

الثاني – المنظمات غير الحكومية المشاركة في المشاورات حول إعداد التقرير الوطني للصين في إطار الاستعراض الدوري الشامل ٣٠

الثالث – الاتفاقيات الدولية الخمس والعشرون المتعلقة بحقوق الإنسان التي انضمت إليها الصين..... ٣١

الرابع – الجداول..... ٣٣

أولاً – مقدمة ومعلومات أساسية

ألف – عرض عام للتقرير ومنهجيةُ إعداده

١- أعد هذا التقرير وفقاً للمبادئ التوجيهية العامة لإعداد المعلومات في إطار الاستعراض الدوري الشامل الواردة في الوثيقة A/HRC/6/L.24. ويركز على الإطار التشريعي والبنية الأساسية المؤسسية، والسياسات والممارسة، والتحديات الحالية وآفاق المستقبل لتعزيز حقوق الإنسان وحمايتها في الصين، بما فيها الصين القارية ومنطقة هونغ كونغ الإدارية الخاصة ومنطقة ماكاو الإدارية الخاصة. ويقدم الفصلان السادس والسابع تقريرين منفصلين عن الوضع في كلتا المنطقتين. وأعدت حكومة كل منطقة الفصل الخاص بها عملاً بمبدأ "بلد واحد ونظامان".

٢- وأنشئت فرقة عمل خاصة لإعداد هذا التقرير. وكانت الفرقة مؤلفة من أعضاء من نحو ٣٠ دائرة تشريعية وقضائية وإدارية (انظر القائمة في المرفق ١)، علماً بأن وزارة الخارجية هي جهة التنسيق. وأجريت مشاورات شفوية وخطية مع نحو ٢٠ منظمة غير حكومية ومؤسسة أكاديمية (انظر القائمة في المرفق ٢)، بما فيها اتحاد نقابات العمال لعموم الصين والاتحاد النسائي لعموم الصين والجمعية الصينية لدراسات حقوق الإنسان ومعهد القانون التابع للأكاديمية الصينية للعلوم الاجتماعية. وأجريت مشاورات عامة واسعة النطاق عبر موقع وزارة الخارجية على الإنترنت.

باء – نبذة عن الصين

٣- الصين أحد أعرق البلدان في العالم. فبعد عام ١٨٤٠، تحولت الصين تدريجياً إلى بلد شبه مستعمَر وشبه إقطاعي نتيجة الغزو الأجنبي. وفي عام ١٩٤٩، أسست جمهورية الصين الشعبية ونال الشعب الصيني استقلاله وحريته. ومنذئذ، أضحى الشعب الصيني سيد البلاد حقاً وأنشئ نظام اجتماعي وسياسي أساسي لتعزيز حقوق الإنسان وحمايتها.

٤- والصين هي أكبر بلد نام إذ تبلغ مساحتها القارية نحو ٩,٦ ملايين كلم مربع. ويبلغ عدد سكانها ١,٣٢ مليار نسمة، أي ٢١ في المائة من سكان العالم. ويوجد في الصين ٥٦ مجموعة عرقية. وكل هذه القوميات متساوية.

٥- واستردت الحكومة الصينية سيادتها على هونغ كونغ وماكاو في عامي ١٩٩٧ و١٩٩٩ على التوالي وأنشأت منطقة هونغ كونغ الإدارية الخاصة ومنطقة ماكاو الإدارية الخاصة.

جيم – موقف الصين الأساسي من حقوق الإنسان وحالة حقوق الإنسان في الصين

٦- تحترم الصين مبدأ عالمية حقوق الإنسان وترى أن جميع البلدان ملزمة باتخاذ التدابير باستمرار من أجل تعزيز حقوق الإنسان وحمايتها طبقاً لمقاصد ومبادئ ميثاق الأمم المتحدة والأحكام ذات الصلة في الصكوك الدولية لحقوق الإنسان، وفي ضوء الواقع الوطني لكل بلد. وينبغي للمجتمع الدولي أن يحترم مبدأ عدم تجزّؤ حقوق الإنسان وأن يولي نفس الاهتمام للحقوق المدنية والسياسية من جهة والحقوق الاقتصادية والاجتماعية والثقافية من جهة أخرى، إضافة إلى الحق في التنمية. ونظراً إلى اختلاف النظم السياسية ومستويات التنمية والتجارب التاريخية والثقافية، من الطبيعي أن يكون للبلدان آراء مختلفة بشأن مسألة حقوق الإنسان. ومع ذلك، من المهم أن تتحاور البلدان وتتعاون على أساس المساواة والاحترام المتبادل في مسعاها المشترك نحو تعزيز حقوق الإنسان وحمايتها.

٧- ومنذ استهلت الصين سياسة الإصلاح والانفتاح في عام ١٩٧٨، تحقق تقدم كبير في مستوى ومدى تمتع الشعب الصيني بجميع حقوق الإنسان. فالشعب الصيني، الذي كانت تعوزه الضروريات في وقت من الأوقات، أصبح اليوم يتمتع برخاء نسبي. وتَواصل التقدم في مجالات اجتماعية كالتعليم والثقافة والصحة العامة. وتحسن حالة الديمقراطية وحكم القانون. واستمر التقدم في إعادة الهيكلة السياسية وزادت مشاركة المواطنين في الحياة السياسية للبلاد. وتطبق الحكومات اليوم بوعي على جميع المستويات "النظرة العلمية للتنمية". وهذه النظرة هي نهج يضع الشعب في صدارة الاهتمامات ويتوخى تحقيق تنمية شاملة ومتسقة ومستدامة، سعياً إلى بناء مجتمع متآلف يتسم بالديمقراطية وحكم القانون والإنصاف والعدل. وستوطد الصين إعادة الهيكلة السياسية وتسرع التنمية الاجتماعية، مركِّزةً على التعليم والرعاية الصحية والعمالة وغير ذلك من جوانب رفاهية الشعب لضمان تمتع جميع الناس بحقوقهم في المشاركة على قدم المساواة وتكافؤ الفرص الإنمائية.

٨- والصين ملتزمة بالتبادل والتعاون مع البلدان الأخرى في ميدان حقوق الإنسان وبتشجيع اعتماد المجتمع الدولي نهجاً عادلاً وموضوعياً وغير انتقائي في معالجة قضايا حقوق الإنسان.

ثانياً - الإطار القانوني والمؤسسي لتعزيز حقوق الإنسان وحمايتها

ألف - الدستور

٩- ينص دستور جمهورية الصين الشعبية صراحة على أن "الدولة تحترم حقوق الإنسان وتصونها". ويبسط الفصل الثاني من الدستور القول في حقوق المواطنين وواجباتهم الأساسية، بما فيها الحقوق المدنية والسياسية، مثل حق المواطن في أن يَنتخب ويُنتخب، وحرية التعبير والصحافة والاجتماع وتنظيم الجمعيات والمسيرات والتظاهر، وحرية الاعتقاد الديني والمراسلة والحرية الشخصية؛ والحقوق الاقتصادية والاجتماعية والثقافية، مثل الحق في العمل والراحة والتعليم والضمان الاجتماعي والاضطلاع بأنشطة أكاديمية وإبداعية. ويرد في الدستور أيضاً أحكام محددة عن حماية حقوق النساء والمسنين والأحداث وذوي الإعاقة والأقليات العرقية.

باء - تشريعات حقوق الإنسان الوطنية وصكوك حقوق الإنسان الدولية

١٠- سنّ المجلس الوطني لنواب الشعب ولجنته الدائمة نحو ٢٥٠ قانوناً يتعلق بحماية حقوق الإنسان على مدى العقود الثلاثة الماضية من الإصلاح والانفتاح. ووضعت الصين نظاماً قانونياً شاملاً إلى حد بعيد لحفظ حقوق الإنسان. والدستور هو جوهر هذا النظام الذي يشمل عدداً من القوانين الأساسية الأخرى مثل قانون التشريعات والقانون الجنائي وقانون الإجراءات الجنائية وقانون الإجراءات الإدارية وقانون المراجعة الإدارية وقانون القضاة وقانون جهاز النيابة الشعبية وقانون الشرطة الشعبية وقانون المحاماة وقانون التعويض الذي تمنحه الدولة وقانون الحكم الذاتي الإقليمي للأقليات العرقية وقانون حماية حقوق المرأة ومصالحها وقانون حماية الأشخاص ذوي الإعاقة وقانون حماية الأحداث وقانون التعليم الإلزامي وقانون حقوق الملكية وقانون العمل وقانون السلامة المهنية. وفي العملية التشريعية، تسعى الهيئات التشريعية على جميع المستويات إلى الاعتماد على حكمة الشعب وتجسيد رغبته. وفي حالة التشريعات التي تؤثر في مصالح الشعب الحيوية، تُعقد مشاورات واسعة النطاق بطرق منها عقد الجلسات العامة ونشر مشاريع النصوص التشريعية بالكامل، لالتماس الآراء والتعليقات من جميع فئات المجتمع.

١١- والصين طرف في ٢٥ صكاً دولياً من صكوك حقوق الإنسان (انظر المرفق ٣)، بما فيها ست اتفاقيات أساسية في مجال حقوق الإنسان، هي: العهد الدولي الخاص بالحقوق الاقتصادية والاجتماعية والثقافية واتفاقية القضاء على جميع أشكال التمييز ضد المرأة والاتفاقية الدولية للقضاء على جميع أشكال التمييز العنصري واتفاقية مناهضة التعذيب وغيره من ضروب المعاملة أو العقوبة القاسية أو اللاإنسانية أو المهينة واتفاقية حقوق الطفل واتفاقية حقوق الأشخاص ذوي الإعاقة. ووقعت الصين العهد الدولي الخاص بالحقوق المدنية والسياسية. وتجري الإدارات المعنية الإصلاحات التشريعية والقضائية والإدارية اللازمة لإيجاد الظروف المناسبة للتصديق المبكر على هذا العهد. وفي آب/أغسطس ٢٠٠٨، كانت الصين قد قدمت ٦ تقارير دورية في إطار الاتفاقية الدولية للقضاء على التمييز العنصري تشمل ١٣ فترة تبليغ، و٤ تقارير في إطار اتفاقية القضاء على جميع أشكال التمييز ضد المرأة تشمل ٦ فترات تبليغ، و٤ تقارير في إطار اتفاقية مناهضة التعذيب تشمل ٥ فترات تبليغ، وتقريرين في إطار اتفاقية حقوق الطفل، وتقريرها الأولي في إطار العهد الدولي الخاص بالحقوق الاقتصادية والاجتماعية والثقافية.

١٢- وتأخذ الحكومة الصينية ملاحظات هيئات المعاهدات وتوصياتها على محمل الجد وتنظر فيها نظرة شاملة؛ وهي تقبلها وتنفذها في ضوء واقعها الوطني.

جيم - الضمانات المؤسسية لحقوق الإنسان

١- البنية التحتية السياسية الأساسية للصين

١٣- إن نظام مجالس نواب الشعب هو النظام السياسي الأساسي في الصين. فالشعب الصيني يمارس سلطاته بواسطة المجلس الوطني لنواب الشعب ومجالس نواب الشعب المحلية التي تسن القوانين واللوائح وتبت في المسائل المهمة جداً على الصعيدين الوطني والمحلي. وينتخب الشعب نوابه في المجالس الشعبية عبر انتخابات ديمقراطية. فلكل مواطن بلغ من العمر ١٨ سنة الحق في أن يَنتخب ويُنتخب. والانتخابات تنافسية ومباشرة على صعيد المحافظة والناحية. ولسنوات عدة، ما فتئت نسبة مشاركة الناخبين[1] تتجاوز ٩٠ في المائة في جميع أنحاء البلاد.

١٤- ويقوم النظام السياسي الحزبي الصيني على التعاون بين الأحزاب المتعددة والمشاورات السياسية بقيادة الحزب الشيوعي. وإضافة إلى الحزب الشيوعي، يوجد في الصين ثمانية أحزاب سياسية أخرى. وتشارك هذه الأحزاب الديمقراطية، بالتعاون مع الحزب الشيوعي، وهو الحزب الحاكم، على إدارة شؤون الدولة ووضع قوانين الدولة ولوائحها وتنفيذها.

١٥- وتلتزم الصين بمبدأ أن جميع المجموعات العرقية متساوية وتطبق نظاماً للحكم الذاتي الإقليمي للأقليات العرقية في المناطق التي تتركز فيها الأقليات العرقية. وقد أنشئت أجهزة حكم ذاتي في هذه المناطق لضمان ممارسة حقوق الحكم الذاتي، بما فيها الحق في سن التشريعات وحق المجموعات العرقية في إدارة شؤونها باستقلالية في مجالات كالاقتصاد والتعليم والعلم والثقافة والصحة.

٢- النظام القضائي

١٦- المحاكم الشعبية هي الأجهزة القضائية للدولة. وأجهزة النيابة الشعبية هي أجهزة الدولة المكلفة بالمراقبة القانونية وتملك صلاحيات الإذن في إلقاء القبض وإقامة الدعاوى العامة وتقديم الاحتجاجات طبقاً للقانون، والإشراف على

إجراءات المحاكم الشعبية وأنشطة التحقيق التي تقوم بها أجهزة الأمن العام وأجهزة أمن الدولة وإنفاذ القوانين في السجون. وتمارس المحاكم الشعبية وأجهزة النيابة الشعبية سلطاتها القضائية والنيابية بصفة مستقلة دون تدخل من أي جهاز إداري أو منظمة أو فرد.

٣- التثقيف في مجال حقوق الإنسان

١٧- نفذت الصين أربعة برامج خمسية منذ عام ١٩٨٦ لنشر المعرفة العامة بالقوانين قصد توعية المواطنين توعية تامة بحقوقهم وواجباتهم. ويركز البرنامج الخامس من هذا النوع (٢٠٠٦-٢٠١٠)، الجاري العمل به، على تعليم وتدريب موظفي الخدمة العامة في مجالي حقوق الإنسان وحكم القانون. ومنذ مطلع التسعينات أدرجت الصين، بالتدريج، تدريس النظام القانون وحقوق الإنسان في المناهج التعليمية للمدارس. فمعظم المدارس الابتدائية والثانوية تدرس النظام القانوني الصيني. وأدرجت كليات الحقوق في ٣٠ جامعة مقررات لدراسة قانون حقوق الإنسان، في حين أن أكثر من ٢٠ مؤسسة للتعليم العالي ومعهداً بحثياً أنشأت مراكز لبحوث حقوق الإنسان.

٤- مشاركة المنظمات غير الحكومية والمؤسسات الأكاديمية ووسائل الإعلام في حماية حقوق الإنسان

١٨- تشجع الحكومة الصينية وتدعم مشاركة المجتمع المدني في أنشطة تعزيز حقوق الإنسان وحمايتها. ففي نهاية عام ٢٠٠٧، كانت هناك ٣٨٧ ٠٠٠ منظمة غير حكومية مسجلة في الصين. وتنشط هذه المنظمات في مجالات مثل التخفيف من حدة الفقر والصحة والتعليم وحماية البيئة وحفظ حقوق المواطنين، وهي قوة مؤثرة في الحياة السياسية والاقتصادية والثقافية والاجتماعية. وتعمل المؤسسات الأكاديمية بهمة على إعداد البحوث في مجال حقوق الإنسان وتنشر المعلومات عن هذا الميدان وتشارك في وضع التشريعات المهمة الخاصة به. وتؤدي وسائل الإعلام دوراً خاصاً للنشر والرقابة في مجال تعزيز حقوق الإنسان وحمايتها عن طريق النشر والكتابة وتنظيم المحاضرات وتغطية الأحداث التي تهم الجمهور.

ثالثاً - السياسات والممارسات في مجال تعزيز حقوق الإنسان وحمايتها

ألف - الحقوق الاقتصادية والاجتماعية والثقافية

١- الحق في العيش والحق في التنمية

١٩- تولي الحكومة الصينية إعمال حق الشعب في العيش وحقه في التنمية أولوية فائقة. فقد وضعت منذ عام ١٩٥٣ ونفذت ١١ خطة خمسية للتنمية الاقتصادية والاجتماعية. وأدت هذه الخطط دوراً أساسياً في رفع مستوى معيشة الشعب وتعزيز التقدم الاجتماعي. وبعد بدء سياسة الإصلاح والانفتاح في عام ١٩٧٨، سجل الاقتصاد الصيني معدل نمو سنوياً قدره ٩,٨ في المائة، وتضاعف النمو الحقيقي لدخل الفرد من الناتج المحلي الإجمالي عشر مرات. وحقق مستوى المعيشة طفرة كبيرة مرتين: من الفقر إلى الكفاف ومن الكفاف إلى الرخاء النسبي.

٢٠- ونفذت الحكومة الصينية منذ عام ١٩٨٦ استراتيجية للحد من الفقر موجهة نحو التنمية. وقد تقلص الفقر بشدة في جميع أنحاء البلاد بفضل مشاريع التنمية الاقتصادية، والمشاريع الخاصة للتخفيف من وطأة الفقر، والتدابير المنسقة للتنمية

الحضرية والريفية، ومساهمات جميع قطاعات المجتمع. وانخفض عدد الأشخاص الذين يعيشون حالات من الفقر المدقع في المناطق الريفية من ٢٥٠ مليوناً منذ نحو ٣٠ سنة إلى ١٥ مليوناً. إن الصين هي أول بلد في العالم يحقق هدف الحد من الفقر المنصوص عليه في الأهداف الإنمائية للألفية (انظر المرفق ٤، الجدول ١، للحصول على معلومات عن التخفيف من حدة الفقر في الصين في الفترة ١٩٨٦-٢٠٠٧).

٢١- ومع أن الأراضي الصالحة للزراعة في الصين لا تمثل سوى ٩ في المائة من مجموع هذه الأراضي على مستوى العالم، فإنها استطاعت توفير الغذاء الكافي لسكان يمثلون ٢١ في المائة من سكان العالم. وقد تحسنت مستويات المعيشة العامة تحسناً ملحوظاً وتغير نمط الاستهلاك من نمط يعكس جهود تأمين ظروف العيش الأساسية إلى نمط يعكس السعي لحياة عصرية. فقد انخفض مُعامل إنجل (Engel) (أي نسبة النفقات الغذائية إلى مجموع إنفاق الأسر المعيشية)[٢] بالنسبة إلى الأسر الحضرية والريفية من ٥٧,٥ في المائة و٦٧,٧ في المائة منذ ٣٠ سنة إلى ٣٦,٣ في المائة و٤٣,١ في المائة على التوالي.

٢٢- وقد أُمّن حق الشعب الصيني في العيش عموماً، كما أن مستوى معيشته في تحسن دائم. وقد وضع كل ذلك أساساً مكيناً يرتكز عليه الشعب للتمتع الكامل بحقه في التنمية، كما ترتكز عليه التنمية البشرية الشاملة.

٢- الحق في العمل

٢٣- عدد سكان الصين كبير وكذلك القوة العاملة. ولاستحداث المزيد من فرص العمل، تنتهج الحكومة الصينية سياسة استباقية في مجال العمالة وتلتزم بالمبادئ التوجيهية التي تقضي بأن يختار العمال عملهم أو ينشئون أعمالهم الخاصة بينما تنظم السوق العمالة وتشجع الحكومة هذه العمالة. ففي السنوات الأخيرة، وضعت الحكومة الصينية سياسة تُسهّل التوظيف الذاتي وإنشاء المشاريع وشجعت المؤسسات التجارية على توظيف العمال المسرَّحين. كما حسنت نظام المساعدة على التوظيف والتدريب المهني لمساعدة العدد الكبير من العمال الذين فقدوا وظائفهم نتيجة إعادة الهيكلة الاقتصادية. وفي نهاية عام ٢٠٠٧، بلغ عدد من يعملون نحو ٧٦٩ مليون شخص، وانخفضت نسبة البطالة الحضرية المسجلة فبلغت ٤ في المائة. فالصين اليوم رائدة على الصعيد العالمي من حيث نسبة الموظفين إلى مجموع السكان.

٢٤- وفي عام ٢٠٠٧، سنت الصين عدداً من قوانين العمل المهمة، منها قانون عقود العمل وقانون تشجيع العمالة وقانون الوساطة والتحكيم في النزاعات المهنية، التي توفر ضمانات قانونية متينة لحقوق العمال ومصالحهم. ويجري وضع نظام لمعايير العمل يشمل ساعات العمل والراحة والإجازة والأجور وحظر عمل الأطفال والسلامة والصحة المهنيتين. ووضع نظام لعقود العمل والعقود الجماعية، وتحسَّنت الآلية الثلاثية الأطراف لتنسيق علاقات العمل بين الحكومة والنقابات ومؤسسات الأعمال. ويطبق نظام للحد الأدنى للأجور في جميع أنحاء البلاد. وفي نهاية عام ٢٠٠٧، كان يوجد في الصين نحو ٢٠٠ ٣ لجنة تحيكم في نزاعات العمل على مستوى المحافظة فما فوق.

٢٥- ولحفظ حقوق العمال وحماية حقوق المواطنين المتساوية في العمل، سعت الصين إلى القضاء على التمييز في التوظيف، مع إيلاء اهتمام خاص لضمان فرص النساء في التوظيف وتمتعهن بالمساواة في المعاملة. وتعززت المساعدة المقدمة إلى ذوي الإعاقة والعمال الريفيين المهاجرين في مجال التوظيف.

٢٦- وبإصدار قانون السلامة المهنية وقانون السلامة في المناجم، وضعت الصين نظاماً للرصد والمراقبة من أربعة مستويات: على صعيد البلد والمقاطعة والمدينة والحي، كما وضعت نظاماً هرمياً للإدارة من القمة إلى القاعدة لرصد السلامة في مناجم الفحم ونظاماً للمساعدة وللإنقاذ في حالات الطوارئ. واعتمدت الحكومة الصينية في السنوات الأخيرة عدداً من التدابير لتحسين السلامة المهنية، مثل وضع آلية لإصدار تراخيص السلامة، وتعزيز مساءلة المؤسسات في مجال السلامة المهنية، والقضاء على المخاطر الخفية التي تهدد السلامة، وتعزيز التحقيقات في الحوادث وفرض العقوبات، وتحديد المسؤوليات عند وقوع الحوادث.

٢٧- وتضم نقابات العمال ٠٠٠ ٠٠٠ ٢٠٩ عضو من بينهم ٠٠٠ ٧٤٦ ٦٦ عضو من العمال الريفيين المهاجرين إلى المدن. ويتمتع الموظفون بالحق الجماعي في إبرام عقود عمل مع أرباب العمل تشمل الأجور وساعات العمل والراحة والإجازة والسلامة المهنية والصحة واستحقاقات التأمين.

٣- الضمان الاجتماعي

٢٨- سعت الحكومة الصينية سعياً حثيثاً إلى إنشاء نظام رشيد للضمان الاجتماعي يتناسب مع مستوى النمو الاقتصادي للبلد، وأسس هذا النظام الذي يشمل التأمين الاجتماعي، والإعانة الاجتماعية، والرعاية الاجتماعية، أخذت تضح شيئاً فشيئاً. وعلى مدى السنوات الخمس الماضية، وصل مجموع إنفاق الصين المرصود في الميزانية للضمان الاجتماعي ١,٩٥ تريليون يوان، أي ما يفوق المبلغ الذي أُنفق خلال السنوات الخمس التي سبقتها بمقدار ١,٤١ مرة.

٢٩- وأنشئ نظام للتأمين الاجتماعي ما فتئ يتطور تطوراً سريعاً. ويشتمل هذا النظام على التأمين ضد الشيخوخة في المناطق الحضرية، والتأمين ضد البطالة، والتأمين ضد حوادث العمل، وتأمين الأمومة، والتأمين الطبي لعمال المناطق الحضرية، والتأمين الطبي الأساسي لسكان المناطق الحضرية. وهناك نوع جديد من نظم الرعاية الصحية التعاونية في المناطق الريفية، يغطي في الوقت الحاضر الريف برمته ويضم ٨١٥ مليون مشترك. وتبحث الحكومة الصينية حالياً السبل الكفيلة بإنشاء مخطط للتأمين ضد الشيخوخة في المناطق الريفية (انظر المرفق ٤، الجدول ٢، للاطلاع على المعلومات المتعلقة باشتراك سكان المناطق الحضرية في مخطط التأمين الاجتماعي في الفترة ما بين عامي ٢٠٠٠ و٢٠٠٧).

٣٠- وقد أنشأت الحكومة الصينية عدداً من نظم أو مخططات الإعانة والمساعدة الاجتماعيتين، بما فيها مخطط بدل المعيشة في المناطق الحضرية والريفية، ونظام "الضمانات الخمس" (الضمانات المتعلقة بالغذاء، والملبس، والرعاية الطبية، والمأوى ونفقات الدفن لمستحقيها من سكان المناطق الريفية)، ومخطط دعم الرعاية الصحية في المناطق الحضرية والريفية، ونظام الإغاثة الطارئة في حالات الكوارث، ونظام مساعدة متشردي المناطق الحضرية. وفي حزيران/يونيه ٢٠٠٨، كان مخطط بدل المعيشة في المناطق الحضرية يغطي ٠٠٠ ٦٧٧ ٢٢ شخص من سكان هذه المناطق بينما كان مخطط بدل المعيشة في المناطق الريفية يغطي ٠٠٠ ٤٩٩ ٣٧ شخص من فقراء الريف. وفي نهاية عام ٢٠٠٧، كانت توجد في الصين ٦٠٧ ٤٣ مؤسسات للرعاية الاجتماعية تستقبل ما مجموعه ٥٠٠ ٩٩٩ ١ شخص من كبار السن وذوي الإعاقة واليتامى.

٤- الحق في السكن

٣١- تسرع الحكومة الصينية في إنشاء المساكن استجابة لموضوعي "توفير المأوى المناسب للجميع" و"تنمية المستوطنات البشرية المستدامة في عالم آخذ في التحضر". وقد شهدت السنوات الأخيرة تحسناً ملحوظاً في ظروف السكن وبيئة الإسكان في المناطق الحضرية والريفية على حد سواء. وقد حازت اثنتا عشرة مدينة صينية جائزة موئل الأمم المتحدة.

٣٢- وقد بدأت الحكومة الصينية العمل بنظام المساكن ذات الإيجار المنخفض لتلبية احتياجات الأسر المعيشية الحضرية ذات الدخل المنخفض باستخدام الأموال العامة. ويجوز للأسر المستحقة أن تعيش في مساكن ذات إيجار منخفض توفرها الحكومة أو تتلقى إعانة منها تساعدها في العثور على مسكنها الخاص. وقد ساهم هذا النظام في تحسين ظروف السكن لصالح ٩٥٠ ٠٠٠ أسرة من الأسر ذات الدخل المنخفض. وتعمل الحكومة الصينية أيضاً على تحسين مخططها الخاص بملكية المنازل الميسورة التكلفة وتوحيد معاييره، وهذا المخطط هو برنامج يستهدف مساعدة الأسر المعيشية ذات الدخل المنخفض والمتوسط على شراء مساكن منخفضة التكلفة ومريحة بقدر كافٍ. ويبنى هذا النوع من المساكن الرخيصة سنوياً في جميع أنحاء البلد. وبحلول نهاية عام ٢٠٠٧، كان حوالي ١٧ مليون شخص قد حصلوا على السكن بموجب هذا المخطط. وبالإضافة إلى ذلك، أقامت الصين نظاماً للصناديق الاحتياطية العامة للإسكان، تمكّن من خلاله ٤٧ مليون شخص من تحسين ظروف سكنهم.

٣٣- وفي أعقاب الزلازل المدمرة التي ضربت وانشوان الواقعة في مقاطعة سيشوان في أيار/مايو ٢٠٠٨، بادرت الحكومة الصينية إلى تنظيم بناء مراكز الإيواء وغيرها من المساكن المؤقتة وترميم البنايات المتضررة وتدعيمها. وقد حصل ما يزيد على ١٠ ملايين شخص متأثر بالزلازل على مكان إقامة مؤقت في غضون الأشهر الثلاثة التي تلت وقوع الكارثة. وستستكمل عملية إعادة بناء المنازل في المناطق التي ضربتها الزلازل في غضون ثلاث سنوات.

٥- الحق في التعليم

٣٤- وتنتهج الحكومة الصينية استراتيجية ترمي إلى تعزيز قوة البلد من خلال العلم والتعليم. وبمقتضى هذه الاستراتيجية، تمنح الأولوية لتطوير التعليم، وقد ازدادت استثمارات الحكومة في مجال التعليم بشكل مستمر. ففي الفترة ما بين عامي ٢٠٠٣ و٢٠٠٧، وصل مجموع إنفاق الميزانية على التعليم إلى ٢,٤٣ تريليون يوان، بزيادة تفوق ما أُنفق في السنوات الخمس التي سبقتها بمقدار ١,٢٦ مرة. وقد ازدادت نسبة إنفاق الميزانية الكلي على التعليم إلى الناتج المحلي الإجمالي زيادة مطردة.

٣٥- وبحلول نهاية عام ٢٠٠٠، تم تعميم التعليم الإلزامي لمدة تسع سنوات تعميماً فعلياً في جميع أنحاء البلد، وتم القضاء على الأمية بشكل كبير في أوساط الشباب ومتوسطي العمر. وقد حققت الصين بشكل كامل وقبل الموعد المقرر هدف تعميم التعليم الابتدائي المحدد في الأهداف الإنمائية للألفية. وبحلول نهاية عام ٢٠٠٧، وصلت نسبة السكان الصينيين الذين التحقوا بالتعليم الابتدائي إلى ٩٩ في المائة، وبلغ معدل التحصيل ٨,٥ سنوات في الوقت الذي خُفّض فيه معدل الأمية في أوساط الشباب ومتوسطي العمر إلى ٣,٥ في المائة.

٣٦- وبغية توسيع نطاق التغطية في التعليم الإلزامي، وضعت الصين آلية لضمان تمويل هذا التعليم؛ وبموجب هذه الآلية، يشكل التعليم الإلزامي في المناطق الريفية عنصراً أساسياً في البرامج التي تموّلها الدولة. وفي عام ٢٠٠٦، عدّلت الصين قانونها المتعلق بالتعليم الإلزامي لجعل هذا التعليم مجانياً في كامل أرجاء البلد. وفي الفترة ما بين عامي ٢٠٠٦ و٢٠٠٨، ألغيت الرسوم الدراسية ورسوم التعليم المتنوعة إلغاءً تدريجياً في المناطق الحضرية والمناطق الريفية على حد سواء، مما يضمن مجانية التعليم الإلزامي بصورة فعلية.

٣٧- وتسعى الحكومة الصينية إلى تعزيز العدالة في مجال التعليم ومعالجة أوجه الاختلال فيه بين المناطق الحضرية والمناطق الريفية وفيما بين المناطق؛ وقد نفذت الحكومة سياسة لموارد التعليم تمنح معاملة تفضيلية للمناطق الريفية والمناطق الداخلية والغربية والفقيرة والحدودية ومناطق الأقليات العرقية. وقد خصصت الدولة أموالاً خاصة لمساعدة الطلاب المنتمين إلى الأقليات العرقية؛ وتستخدم هذه الأموال في تقديم المنح الدراسية الحكومية، وإعانات التعليم، وقروض التعليم، وبرامج العمل والدراسة في الجامعات والمدارس المهنية الثانوية والمدارس الثانوية العادية في كامل أنحاء البلد بغية تمكين الطلاب المنحدرين من أسر فقيرة من إكمال دراستهم.

٦- الحق في الصحة

٣٨- أنشأت الصين نظاماً شاملاً إلى حد كبير لمكافحة الأمراض والوقاية منها، ولتوفير الرعاية الصحية والخدمات الطبية على المستوى الوطني ومستوى المقاطعات والبلديات والمحافظات. وقد تحسنت حالة السكان في مجالي الرعاية الصحية والصحة تحسناً كبيراً. وارتفع متوسط العمر المتوقع للمواطنين الصينيين من ٣٥ سنة في السنوات الأولى للجمهورية الشعبية إلى ٧٣ سنة. وانخفض معدل الوفيات النفاسية من ٥٠٠ ١ لكل ١٠٠ ٠٠٠ امرأة إلى ٣٦,٦ لكل ١٠٠ ٠٠٠، في حين انخفض معدل وفيات الرضع من ٢٠٠ لكل ١ ٠٠٠ رضيع إلى ١٥,٣ لكل ١ ٠٠٠. وارتفع عدد مؤسسات الرعاية الصحية والمؤسسات الطبية في البلد بمقدار ٨٦ مرة، ليصل إلى ما مجموعه ٣١٥ ٠٠٠ مؤسسة. وتغطي مخططات التأمين الطبي الأساسي المتعلقة بعمال أو سكان المناطق الحضرية ما مجموعه ٢٢٣ مليون شخص. وقد حصل حوالي ١٠,١ ملايين مريض من الأسر الفقيرة على المساعدة الطبية.

٣٩- وكانت الصين أول بلد نامٍ يقضي على الجدري. وقد استعرضت الحكومة الصينية بعناية الخبرات التي لديها واستخلصت الدروس من عملها في مجال مكافحة تفشي المتلازمة التنفسية الحادة الوخيمة. وفي عام ٢٠٠٤، نجحت الصين في السيطرة على وباء أنفلونزا الطيور. وعقب الزلازل المدمرة التي ضربت في عام ٢٠٠٨ وانشوان الواقعة في مقاطعة سيشوان، سلمت المنطقة المنكوبة بكاملها من تفشي أي وباء من الأوبئة. وتوفر الدولة العلاج الطبي المجاني للأشخاص الذين يعانون من الأمراض المعدية الرئيسية مثل فيروس نقص المناعة البشري/الإيدز، والسل، وداء البلهارسيا. وقد أنشأ مجلس الدولة لجنة عمل تعنى بالوقاية من فيروس نقص المناعة البشري/الإيدز وبمكافحته، وارتفع إنفاق الحكومة في مجال الوقاية من فيروس نقص المناعة البشري/الإيدز وعلاجه سنة بعد أخرى ليصل إلى ١,٥٦ مليار يوان في عام ٢٠٠٨.

٤٠- وحماية البيئة هي سياسة أساسية من سياسات الدولة في الصين. وقد عززت الحكومة الصينية مكافحة التلوث وأجرت دراسة استقصائية وطنية لمصادر التلوث. وتولي الحكومة أهمية كبيرة للدور الهام الذي يؤديه صون النظام الإيكولوجي في المحافظة على صحة السكان. وبحلول نهاية عام ٢٠٠٧، بلغت استثمارات الصين في مجال

مكافحة التلوث ١,٣٦ في المائة من الناتج المحلي الإجمالي. وقد أنشأت الصين ٣٩٩ ٢ محطة للرصد البيئي يعمل بها حوالي ٠٠٠ ٥٠ أخصائي تقييم ومحلل فني في مجال البيئة. وتنفذ الصين بنشاط برنامج عملها الوطني للبيئة والصحة بغية تعزيز تقييم الأخطار البيئية والصحية وإدارتها.

٤١- وفي الفترة ما بين عامي ٢٠٠١ و٢٠٠٥، استثمرت الحكومة الصينية ٢٢,٣ مليار يوان لمعالجة مشكلة توفير مياه الشرب المأمونة في المناطق الريفية، ومن المأمول أن يحصل ١٩٢ مليون شخص آخر من سكان المناطق الريفية على مياه الشرب المأمونة بحلول عام ٢٠٠٩. وستحقق الصين قبل الموعد المقرر الهدف الإنمائي للألفية المتعلق بتخفيض نسبة الأشخاص الذين يتعذر عليهم الحصول على مياه الشرب المأمونة بمقدار النصف بحلول عام ٢٠١٥.

باء - الحقوق المدنية والسياسية

١- ضمان الحق في الحياة

٤٢- يتضمن كل من الدستور والقواعد العامة للقانون المدني وغيرها من القوانين الصينية ذات الصلة أحكاماً تتعلق بضمان حق المواطنين في الحياة. فالقانون الجنائي ينص على أن كل عمل يحرم الإنسان من الحياة، كالقتل العمد، أو أي عمل من أعمال التعدي على حياة الفرد، كالقتل نتيجة الإهمال، أو التسبب في حدوث انفجارات أو في وقوع حادثة خطيرة بسبب الإهمال، يشكل فعلاً إجرامياً.

٤٣- وفي الصين، تخضع عقوبة الإعدام لرقابة صارمة ويتم تطبيقها بحذر شديد. وبموجب القانون الجنائي لا تطبق "عقوبة الإعدام إلاّ في حق المجرمين الذين ارتكبوا أبشع الجرائم"، ويقضي هذا القانون بأن لا تطبق "عقوبة الإعدام على أي شخص لم يبلغ ١٨ سنة من العمر عند ارتكاب الجريمة أو على أي امرأة تكون حاملاً عند صدور الحكم". وللحد من عمليات تنفيذ الإعدام، أنشأت الصين نظام الوقف المؤقت لتنفيذ حكم الإعدام. ففي حالة المجرمين الذين ارتكبوا جرائم بشعة، يجوز إعلان وقف التنفيذ لمدة سنتين عند النطق بحكم الإعدام إذا كان التنفيذ الفوري لحكم الإعدام أمراً غير ضروري. وفي حالة عدم ارتكاب الشخص المحكوم عليه بالإعدام مع وقف التنفيذ لأية جريمة متعمدة أثناء فترة وقف التنفيذ، يستعاض عن هذه العقوبة بالسجن مدى الحياة بعد انقضاء فترة السنتين؛ وفي حالة ما إذا أثبت الشخص حسن السلوك، تخفف العقوبة إلى السجن لمدة محددة لا تقل عن ١٥ سنة ولا تزيد على ٢٠ سنة تبدأ منذ انقضاء فترة السنتين.

٤٤- واعتباراً من ١ تموز/يوليه ٢٠٠٦، أصبح النظر في جميع قضايا استئناف حكم الإعدام يتم في جلسات علنية، وسيُطلب تدريجياً إجراء تسجيلات سمعية وبصرية لكامل وقائع كل هذه الجلسات. ومنذ ١ كانون الثاني/يناير ٢٠٠٧، أعيدت سلطة إعادة النظر في أحكام الإعدام وإقرارها إلى المحكمة الشعبية العليا. وعند إعادة النظر في أحكام الإعدام تطلب هذه المحكمة عموماً إحضار المتهم، وتقوم عند اللزوم بتحقيقات في الموقع وبفحص في مسرح الجريمة. وتسير آلية إعادة النظر في أحكام الإعدام بيسر في الوقت الحاضر.

٢- ضمان حق الفرد في الحرية

٤٥- ينص الدستور الصيني على أن "حرية مواطني جمهورية الصين الشعبية هي حرية مصونة". ويعتبر القانون الجنائي الاحتجاز غير المشروع فعلاً إجرامياً يستوجب العقاب. فكل شخص يحرم بصورة غير قانونية شخصاً آخر من حريته الشخصية يتعرض للتحقيق في مسؤوليته الجنائية وفقاً للقانون. ويتعرض موظفو الدولة الذين يستغلون الوظيفة العامة لارتكاب هذه الجريمة لعقوبة أشد.

٤٦- وينص قانون الإجراءات الجنائية على أنه لا يجوز توقيف أي مواطن إلاّ بموافقة النيابة العامة الشعبية أو بقرار منها أو بقرار صادر عن المحكمة الشعبية، وعلى أن يتولى التوقيف جهاز من أجهزة الأمن العام. والضوابط والتوازنات هذه يمكن أن تراقب ممارسة هذه السلطة وتقيّدها بشكل فعال.

٤٧- ويشتمل قانون الإجراءات الجنائية واللوائح المتعلقة بمرافق الاحتجاز وغيرها من القوانين واللوائح ذات الصلة على أحكام صريحة تنظم الاحتجاز والتوقيف الجنائيين؛ وتغطي مسائل مثل المعايير الواجبة التطبيق، والإجراءات، والحد الزمني، ومكان الاحتجاز. وتهدف هذه الأحكام جميعها إلى ضمان حق المحتجزين في رفع الشكاوى وتقديم الالتماسات. وبموجب قانون التعويض الذي تمنحه الدولة، يحق للمواطنين الذين احتُجزوا أو صدرت ضدهم أحكام بصورة غير مشروعة الحصول على تعويض من الدولة.

٤٨- وخلال السنوات الخمس الماضية، بدأت أجهزة النيابة العامة وأجهزة الأمن العام والمحاكم العمل بعدد من الآليات، مثل آليات الإخطار بمدة الاحتجاز؛ والتذكير بالمدة قبل انقضاء فترة الاحتجاز؛ والإحاطة المنتظمة بعمليات التفتيش؛ وبآلية رقابة لمعالجة الشكاوى المتعلقة بالاحتجاز لفترات طويلة دون مبرر وتصحيح هذه الحالات. وتهدف هذه الآليات إلى القضاء على حالات التمديد غير المشروع لفترة الاحتجاز.

٣- حظر التعذيب

٤٩- يحظر القانون الجنائي وقانون الإجراءات الجنائية وقانون القضاة وقانون المدعين العامين وقانون الشرطة الشعبية حظراً صريحاً انتزاع الاعترافات بالتعذيب أو جمع الأدلة بصورة غير قانونية. ويعتبر القانون الجنائي انتزاع الاعترافات بالتعذيب وجمع الأدلة بالقوة وسوء معاملة المحتجزين فعلاً إجرامياً يستوجب العقاب. وكل من يرتكب هذه الأعمال يعدّ مسؤولاً من الناحية الجنائية. وبموجب قانون التعويض الذي تمنحه الدولة، يحق لكل مواطن يعاني من إصابات بدنية ناتجة عن ممارسة التعذيب بغرض انتزاع الاعترافات، أو عن أعمال العنف، أو عن استخدام الأسلحة أو أدوات الشرطة أن يطالب بتعويض من الدولة. ولدى كل محكمة من المحاكم الشعبية المتوسطة لجنة للتعويضات.

٥٠- وسنّت في السنوات الأخيرة لوائح إضافية ترمي إلى تعزيز آلية منع التعذيب والرقابة والعقاب والتعويض. وهي تشتمل على لوائح النيابة الشعبية العليا بشأن معايير رفع الدعاوى المدنية المتعلقة بالضرر الناجم عن التقصير في أداء الواجب، واللوائح المتعلقة بإجراءات أجهزة الأمن العام في معالجة القضايا الإدارية، واللوائح المتعلقة بإجراءات أجهزة الأمن العام في معالجة القضايا الجنائية والمحظورات الستة الموجهة لشرطة السجون الشعبية. والعدد الإجمالي للقضايا المتعلقة بانتزاع الاعترافات بالتعذيب وجمع الأدلة بالقوة وسوء معاملة المحتجزين يعرف تراجعاً في الصين.

٤- الحق في محاكمة عادلة

٥١- تُكفَل المحاكمات العادلة من خلال سلسلة من النظم والآليات، كنظام المحاكمة العلنية، ونظام الدفاع، ونظام رد القضاة، ونظام مستشاري الشعب القضائيين. وفي عام ٢٠٠٧، بلغت نسبة المتقاضين الذين قبلوا بالأحكام الصَادرة عن المحاكم الابتدائية ٩٠,٠١ في المائة من مجموع القضايا المفصول فيها.

٥٢- وباستثناء القضايا المتصلة بأسرار الدولة أو بالحياة الخاصة أو بالجرائم التي ارتكبها قُصّر، تكون جلسات المحاكم مفتوحة للجمهور.

٥٣- وبغية ضمان محاكمة عادلة ونزيهة، يحق للمتقاضي أن يطلب تنحي أي موظف قضائي يعتقد أن مصالحه تتضارب مع قضيته. وعند احتمال تسبب إحدى القضايا التي تنظر فيها محكمة ابتدائية في حدوث آثار اجتماعية واسعة النطاق، أو إذا طلب أحد أطراف الدعوى تغيير الجهة التي تنظر فيها، تحال هذه القضية إلى هيئة من المستشارين القضائيين والقضاة. ويتمتع مستشاري الشعب القضائيين بحقوق مماثلة لتلك التي يتمتع بها القضاة من حيث تقرير وقائع القضايا وتعيين القانون الواجب تطبيقه. وفيما بين عامي ٢٠٠٥ و٢٠٠٧، شارك ٦٨١ ٥٥ مستشاراً قضائياً في النظر في ١,٢١ مليون قضية.

٥٤- وينص كل من دستور الصين وقانون الإجراءات الجنائية فيها صراحة على أنه يحق للمدعى عليه الاستعانة بمحامٍ. وينبغي للمحاكم أن تسمّي محامي دفاع في القضايا التي يكون فيها المتهم كفيفاً أو أصم أو أبكم أو قاصراً، ولم يعيّن محامياً للدفاع عنه، أو في القضايا التي قد يواجه فيها المتهم حكماً بالسجن مدى الحياة أو بالإعدام، ولكنه لم يعيّن محامياً للدفاع عنه. وفي حالة عدم قدرة المدعى عليه على تعيين محامٍ لأسباب مالية، يجوز أن تسمّي المحكمة محامياً للدفاع عنه مجاناً. ويتضمن قانون المحامين المعدل الذي دخل حيّز النفاذ في حزيران/يونيه ٢٠٠٨ المزيد من الضمانات المتعلقة بحقوق المحامين في المنازعات القضائية، بما فيها حق الاجتماع بالموكلين، وحق الاطلاع على الملفات، وحق التحقيق وجمع الأدلة، وحق المرافعة.

٥- حرية المعتقد الديني

٥٥- الصين بلد تتنوع فيه المعتقدات الدينية تنوعاً كبيراً. والديانات الرئيسية فيه هي البوذية والطاوية والإسلام والكاثوليكية والبروتستانتية.

٥٦- وينص الدستور صراحة على أن المواطنين يتمتعون بحرية الإيمان أو عدم الإيمان بأي دين. ولا يجوز لأي جهاز من أجهزة الدولة أو أي منظمة أو فرد إجبار المواطنين على الإيمان أو عدم الإيمان بأي دين، كما لا يجوز لهم ممارسة التمييز ضد المواطنين المؤمنين أو غير المؤمنين بأي دين. ويقضي القانون الجنائي أن "يُعاقب كل موظف من موظفي الدولة يحرم مواطناً بصورة غير مشروعة من حرية المعتقد الديني أو ينتهك أعرافاً وعادات الأقليات العرقية، في الحالة الخطيرة، بالسجن لمدة سنتين أو أقل أو بوضعه رهن الاحتجاز الجنائي". وفي عام ٢٠٠٥، أصدر مجلس الدولة لائحة الشؤون الدينية لتعزيز الحفاظ على حقوق الطوائف الدينية ومصالحها المشروعة، وضبط السلوك الإداري للإدارات الحكومية، وتشجيع الوئام بين الأديان والوئام الاجتماعي.

٥٧- وتشير إحصاءات غير مكتملة، إلى أن هناك أكثر من ١٠٠ مليون شخص يتّبعون الديانات المتعددة في الصين، كما أن عدد السكان المتدينين في تزايد مستمر. فعدد البروتستانت، على سبيل المثال، يفوق بحوالي ٢٣ مرة عددهم في السنوات الأولى من عمر الجمهورية الشعبية وعدد رجال الدين تضاعف خلال العقد الماضي. وارتفع عدد المسلمين الذين يمارسون شعائر الدين الإسلامي من ١٨ مليوناً في عام ١٩٩٧ إلى ٢١ مليوناً.

٥٨- وهناك أكثر من ٣ ٠٠٠ منظمة أو جماعة دينية أنشأتها مختلف الديانات بصورة مستقلة. وتختار هذه الجماعات وتعيّن زعماءها ومجالس إدارتها وفقاً للوائحها الخاصة؛ وهي تدير بصورة مستقلة شؤونها الدينية، وتنشر النصوص المقدسة، وتنظم الخدمات الاجتماعية، وتقيم المبادلات الودية مع الطوائف الدينية في البلدان الأخرى. ومنذ عام ١٩٨٠، طبعت ٥٠ مليون نسخة من الكتاب المقدس ووزعت في الصين.

٦- حرية التعبير وحرية وسائط الإعلام

٥٩- ينص الدستور صراحة على تمتع المواطنين بحرية التعبير وبحرية الصحافة، وعلى حقهم في انتقاد أجهزة الدولة أو المسؤولين فيها وفي تقديم الاقتراحات.

٦٠- وبغية تعزيز الهياكل الأساسية التي تتيح للمواطنين التمتع الكامل بحرية التعبير وتضمن حقهم في الوصول إلى المعلومات، زادت الصين من حجم استثماراتها في مجال توسيع وتطوير الصحافة وقطاعي النشر والمعلومات، مع إيلاء الأهمية للمناطق الفقيرة ومناطق الأقليات العرقية. ولأجل هذه الغاية، أُطلق برنامج يرمي إلى تزويد كل القرى بخدمات الهاتف والإذاعة والتلفزيون، كما أُطلق مشروع "مكتبة البيت الريفي". ولدى الصين في الوقت الحاضر حوالي ٣١٠ محطات إذاعية، و٣٥٠ محطة تلفزيونية، وحوالي ٢ ٠٠٠ صحيفة، وأكثر من ٩ ٠٠٠ دورية ومجلة، وبلغ عدد الكتب المنشورة ٢٤٠ ٠٠٠ كتاب (انظر المرفق ٤، الجدول ٣، للحصول على المعلومات المتعلقة بنشر الكتب والدوريات في الصين من عام ١٩٤٩ إلى عام ٢٠٠٧). ويوجد في الصين حالياً ٩٧٠ مليون مشترك في خدمات الهاتف، منهم ٦٠٠ مليون من مستخدمي الهواتف المحمولة. وهناك ١ ٩١٩ ٠٠٠ موقع شبكي في البلد، و٢٥٣ ٠٠٠ ٠٠٠ مستخدم للإنترنت و٤٦ ٩٨٠ ٠٠٠ مدون. ومع توفر هذه السبل الميسرة والسريعة المتنوعة التي تتيح الوصول إلى المعلومات والتعبير عن الرأي، بما في ذلك انتقاد الحكومة، أصبح المواطنون الصينيون ينعمون بنمط حياة جديد كل الجدة.

٦١- وتنص اللوائح المتعلقة بوصول الجمهور إلى معلومات الحكومة، والتي دخلت حيز النفاذ في ١ أيار/مايو ٢٠٠٨، على أن من حق المواطنين طلب الوصول إلى معلومات الحكومة، وعلى أن تبلغ الحكومة الجمهور دون تأخير بحالات الطوارئ أو بالحالات التي قد تكون لها آثار كبرى على رفاه السكان. وعقدت أكثر من ١٦٠ مؤسسة وطنية، من بينها المجلس الوطني لنواب الشعب، واللجنة الوطنية للمؤتمر الاستشاري السياسي للشعب الصيني، ومجلس الدولة، والنيابة العليا والمحكمة الشعبية العليا، بالإضافة إلى جميع المقاطعات، ومناطق الحكم الذاتي والبلديات الخاضعة مباشرة لسلطة الحكومة المركزية، مؤتمرات واجتماعات منتظمة لإحاطة الصحفيين وعينت متحدثين رسميين يتحدثون باسمها.

٦٢- وكما هو منصوص عليه في اللوائح المتعلقة برسائل واتصالات الشكوى، يوجد لدى الحكومات بجميع مستوياتها مكتب مكلف بمعالجة رسائل الشكوى واستقبال أصحاب الشكاوى؛ وتتلقى هذه المكاتب التعليقات والاقتراحات والالتماسات التي يوجهها المواطنون أو الأشخاص الاعتباريون أو المنظمات إلى الإدارات الحكومية. وتساعد هذه الآلية في إخضاع الحكومة لإشراف المواطنين وفي ضمان حق المواطنين في المشاركة والتعبير والرقابة.

جيم - حماية حقوق الجماعات الخاصة

١- حقوق المرأة

٦٣- تتمثل إحدى السياسات الأساسية للدولة في الصين في تعزيز المساواة بين الجنسين. وتنفذ الصين نظاماً كاملاً لحماية حقوق المرأة ومصالحها. ويستند هذا النظام إلى قانون حماية حقوق المرأة ومصالحها، ويتألف من نحو مائة قانون ولائحة، مثل قانون الزواج. وكان لإعلان ومنهاج عمل بيجين، اللذين اعتُمدا في المؤتمر العالمي الرابع المعني بالمرأة المعقود في بيجين في عام ١٩٩٥، تأثير مهم في تعزيز المساواة بين الجنسين وتنمية المرأة.

٦٤- وأنشأ مجلس الدولة لجنة عاملة وطنية معنية بالأطفال والنساء، يترأسها أحد نواب رئيس مجلس الدولة، وتضم ممثلين عن ٢٨ وزارة ولجنة وخمس منظمات غير حكومية. وأُنشئت كذلك خمس هيئات عاملة أو هيئات تنسيق مشتركة على المستوى الوزاري لتناول المسائل المتعلقة بتعزيز تنمية المرأة الريفية والحضرية، وحماية حقوقها ومصالحها.

٦٥- وأصدرت حكومة الصين برنامجاً عاماً لتنمية المرأة الصينية للفترتين ١٩٩٥-٢٠٠٠ و٢٠٠١-٢٠١٠، حددت فيه أولويات ومؤشرات تنمية المرأة، وأنشأت وكالة خاصة لرصد وتقييم التقدم المحرز في تنفيذ البرنامج. كما أُنشئت شبكات لجمع بيانات إحصائية عن حالة المرأة ورصد حالتها على صعيد المقاطعات، ومناطق الحكم الذاتي، والبلديات التابعة مباشرة للحكومة المركزية. وقد دأبت حكومة الصين على تحسين عمليات تجميع وتحليل البيانات الإحصائية، كما أضافت مؤشرات إحصائية تتعلق بكل جنس على حدة.

٦٦- وتشكل النساء أكثر من ٢٠ في المائة من النواب في المجلس الوطني لنواب الشعب. وقد ازدادت نسبة النساء العاملات من ٧,٥ في المائة في أوائل عهد جمهورية الصين الشعبية إلى ٤٥ في المائة حالياً، وهي نسبة تزيد على المتوسط العالمي. وحققت الصين بالفعل هدف القضاء على التفاوت بين الجنسين في التعليم الابتدائي والثانوي، وهو أحد الأهداف الإنمائية للألفية.

٢- حقوق الأطفال

٦٧- وضعت الصين نظاماً تشريعياً كاملاً لحماية حقوق الأطفال، يشمل قانون التعليم الإلزامي، وقانون حماية القُصَّر، وقانون منع جنوح الأحداث.

٦٨- وانطلاقاً من الأهداف العالمية التي قررها مؤتمر القمة العالمي من أجل الطفل، واتفاقية حقوق الطفل، أصدرت الصين في عام ١٩٩٢ البرنامج العام لتنمية الأطفال الصينيين في التسعينات، وهو أول خطة عمل وطنية

لتعزيز تنمية الطفل. كما أن البرنامج العام لتنمية الأطفال الصينيين (٢٠٠١-٢٠١٠)، الذي يحدد أهدافاً وتدابير سياساتية معينة في مجالات الصحة والتعليم والحماية القانونية والبيئة، يتقدم حالياً بسلاسة.

٦٩- وبنجاح الصين في خفض معدل وفيات الأطفال دون سن الخامسة من ٦١ لكل ألف في عام ١٩٩١ إلى ١٨,١ لكل ألف في عام ٢٠٠٧، تكون الصين قد حققت أحد الأهداف الإنمائية للألفية، المتمثل في تخفيض معدل وفيات الأطفال دون سن الخامسة بنسبة الثُلُثين، وذلك قبل الموعد المقرر له. وبحلول نهاية عام ٢٠٠٧، حقق برنامج تطعيم الأطفال مزيداً من التوسع، فصار الآن يقدم أكثر من ١١ لقاحاً للأطفال. وتضع الصين تعليم الأطفال على رأس جدول أعمال تطوير التعليم في البلد. وقد ارتفع معدل التحاق الأطفال بالمدارس الابتدائية من ٢٠ في المائة في أوائل عهد جمهورية الصين ليصل الآن إلى ٩٩,٤٩ في المائة.

٣- حقوق الأشخاص ذوي الإعاقة

٧٠- يزيد عدد الأشخاص ذوي الإعاقة في الصين على ٨٣ مليوناً، وهو ما يمثل ٦,٣٤ في المائة من إجمالي السكان. وقد سنت الدولة أكثر من ٣٠ قانوناً ولائحة، مثل قانون حماية الأشخاص ذوي الإعاقة، من أجل حماية وضمان حقوقهم في التأهيل، والتعليم، والتوظيف، والضمان الاجتماعي، والمشاركة في إدارة شؤون الدولة، والمشاركة في أنشطة المجتمع. وتوجد في كل مستوى من مستويات الحكومات المحلية لجنة عاملة معنية بالأشخاص ذوي الإعاقة، مما يدمج عملية تنمية هؤلاء الأشخاص في جدول أعمال التنمية الاقتصادية والاجتماعية في الصين. وقد نفَّذت الصين حتى الآن خمسة برامج وطنية لتنمية الأشخاص ذوي الإعاقة. وفي العقدين الماضيين نجح برنامج تخفيف وطأة الفقر عن طريق التنمية، الذي ترعاه الحكومة، في انتشال ١٠ ملايين شخص من ذوي الإعاقة في المناطق الريفية من براثن الفقر، كما حصل ١٥ مليون شخص على خدمات التأهيل. وقد تحسنت كذلك الأوضاع التعليمية والوظيفية لهؤلاء الأشخاص تحسناً كبيراً.

٧١- وتسعى الصين إلى القضاء على التمييز والتحيز ضد الأشخاص ذوي الإعاقة. وفي هذا الصدد، سارعت الصين إلى بناء مرافق خالية من الحواجز في المناطق الريفية والحضرية على السواء، لتهيئة بيئة اجتماعية مؤاتية لذوي الإعاقة، ولحماية حقوقهم ومصالحهم المشروعة. وتوجد حالياً أكثر من ٣ ٠٠٠ دائرة لتقديم المساعدة القانونية للأشخاص ذوي الإعاقة، وأكثر من ١٠٠ ٠٠٠ محطة تقدم المساعدة الطوعية لهم.

٧٢- وكان من ثمار نجاح الصين في استضافة دورة الألعاب الأولمبية الخاصة في عام ٢٠٠٧، ودورة الألعاب الأولمبية للمعوقين في عام ٢٠٠٨، زيادة فهم واحترام الأشخاص ذوي الإعاقة في الصين وفي العالم، وإحاطتهم بمزيد من الحب والاهتمام، مما أسهم في حماية حقوقهم ومصالحهم. وقد صدقت الصين على اتفاقية حقوق الأشخاص ذوي الإعاقة في عام ٢٠٠٨.

٤- حقوق الأقليات العرقية

٧٣- الصين بلد متعدد الأعراق. فبالإضافة إلى جماعة "الهان" العرقية، هنالك ٥٥ جماعة عرقية أخرى يبلغ عدد سكانها مجتمعة ١٠٦ ملايين، تشكل ٨,٤١ في المائة من إجمالي سكان الصين. وتمثل المساواة بين المنحدرين من أصول عرقية مختلفة حجر الزاوية لسياسة الصين تجاه الأقليات العرقية.

٧٤- وتنفذ الصين نظاماً للاستقلال الإقليمي للأقليات العرقية في المناطق التي تتركز فيها هذه الأقليات. وتتمتع أجهزة الحكم الذاتي في هذه المناطق المستقلة بحقوق استقلالية كثيرة فيما يتعلق بالتشريع، والاقتصاد، والتعليم، والثقافة، والصحة. وينبغي أن يكون رئيس أي حكومة لمنطقة مستقلة أو مقاطعة مستقلة أو إقليم مستقل، من مواطني الأقلية العرقية المتمتعة بالاستقلال الإقليمي في المنطقة المعنية. وتوجد حالياً في الصين ١٥٥ منطقة تتمتع بالاستقلال الذاتي العرقي، تشكل الأقليات العرقية التي تعيش فيها ٧٥ في المائة من إجمالي الأقليات العرقية التي تعيش في الصين. وتحمي الصين حق الأقليات العرقية في استخدام وتطوير لغاتها المكتوبة والمنطوقة، كما تحرص على حماية ثقافاتها واحترام عاداتها وتقاليدها ومعتقداتها الدينية. وقد ساعدت الحكومة ١٣ جماعة عرقية على إنشاء وتطوير لغات مكتوبة.

٧٥- وتستفيد الأقليات العرقية في الصين من سياسات تفضيلية خاصة في مجالات السياسة والاقتصاد والثقافة والتعليم. وتُمثَّل كل الأقليات القومية في المجلس الوطني لنواب الشعب وفي اللجنة الوطنية للمؤتمر الاستشاري السياسي لشعب الصين. وتقدم حكومة الصين للمناطق التي تقطنها أقليات عرقية دعماً كاملاً ومطلقاً، من حيث السياسات والموارد البشرية والمادية والمالية. كما تشجع الحكومة المناطق المتطورة على تقديم المساعدة للمناطق التي تقطنها أقليات عرقية وتنظم تقديم هذه المساعدة. واستثمرت الحكومة منذ عام ٢٠٠٠ ما يزيد مجموعه على تريليون يوان في تمويل المشروعات المنفذة في إطار الاستراتيجية الإنمائية للمناطق الغربية، وبرنامج "ازدهار المناطق الحدودية وسكانها"، وبرنامج آخر خاص لدعم ٢٢ جماعة عرقية قليلة العدد. واستُكمل ما مجموعه ٧٠ مشروعاً رئيسياً، مثل مشروع كنغهاي - التيبت للسكك الحديدية، ومشروع نقل الطاقة الكهربائية "من الغرب إلى الشرق"، وكلها تسهم إسهاماً قوياً في تطوير مناطق الأقليات العرقية.

٧٦- وتحرز جميع البرامج والخدمات الاجتماعية في مناطق الأقليات القومية تقدماً ثابتاً. وأصبح التعليم الإلزامي متاحاً بشكل عام في هذه المناطق، وتم القضاء على الأمية بين شباب هذه الأقليات ومن هم في أواسط العمر. وتُمنح أولوية للطلبات المقدمة من الأقليات في امتحانات الالتحاق بمؤسسات التعليم العالي، وقد يُسمح لهم بالالتحاق بدرجات أقل في هذه الامتحانات. وتحسنت كذلك أحوال خدمات الرعاية الصحية في مناطق الأقليات تحسناً كبيراً؛ وازداد عدد المستشفيات من ٢٣٠ في أوائل عهد الجمهورية الشعبية إلى ١١ ٧٩٦ في عام ٢٠٠٦.

دال - المشاركة في أنشطة حقوق الإنسان الدولية

٧٧- تشارك الصين مشاركة فعالة في أنشطة الأمم المتحدة لحقوق الإنسان، فقد أدت دوراً إيجابياً وبنَّاءً في المؤتمر العالمي لحقوق الإنسان المعقود في فيينا في عام ١٩٩٣، والمؤتمر العالمي لمناهضة العنصرية المعقود في ديربان في عام ٢٠٠١، وفي لجنة حقوق الإنسان السابقة، ومجلس حقوق الإنسان.

٧٨- وتحتفظ الصين بعلاقات تعاون جيدة مع مفوضية الأمم المتحدة لحقوق الإنسان، كما أنها استضافت ثماني زيارات قام بها المفوض السامي. ومنذ توقيع الصين ومفوضية حقوق الإنسان في عام ٢٠٠٠ على مذكرة تفاهم حول التعاون التقني، أجرى الطرفان سلسلة من الاتصالات واضطلعا بعدد من مشروعات التعاون في مجال حقوق الإنسان. وتتخذ حكومة الصين أسلوباً إيجابياً في التعاون مع نظام الإجراءات الخاصة للأمم المتحدة. واستضافت

الصين منذ عام ١٩٩٤ زيارات قام بها المقرر الخاص المعني بحرية الدين أو المعتقد، والفريق العامل المعني بالاحتجاز التعسفي، والمقرر الخاص المعني بالحق في التعليم، والمقرر الخاص المعني بمسألة التعذيب.

٧٩- وتشارك الصين مشاركة نشطة في الاتصال والتعاون الثنائي والإقليمي في مجال حقوق الإنسان. فقد شاركت على مدى أكثر من عقد في اتصالات وحوار مع نحو عشرين بلداً حول حقوق الإنسان، وشاركت مشاركة نشطة في أنشطة حقوق الإنسان في آسيا والمحيط الهادئ على الصعيد الإقليمي ودون الإقليمي والأقاليمي، واستضافت حلقتي العمل الثامنة والثالثة عشرة المعنيتين بالتعاون الإقليمي من أجل حماية حقوق الإنسان وتعزيزها في منطقة آسيا والمحيط الهادئ، وحلقتين دراسيتين غير رسميتين حول حقوق الإنسان في إطار الاجتماع الآسيوي الأوروبي.

رابعاً - الصعوبات والتحديات

٨٠- تنتمي الصين إلى العالم النامي. وبرغم أن الناتج المحلي الإجمالي للصين ينافس أعلى المعدلات في العالم، إلا أن نصيب الفرد من الناتج المحلي الإجمالي لا يزال أدنى من ١٠٠. ولا يزال الاختلال قائماً في مستوى التنمية بين الريف والحضر، وفيما بين الأقاليم، وفي مستوى التنمية الاقتصادية والاجتماعية. وتواجه التنمية الاقتصادية والاجتماعية معوقات من قبيل محدودية الموارد والطاقة وظروف البيئة. ويمكن توضيح الصعوبات والتحديات الرئيسية التي تجابه جهود الصين في تعزيز حقوق الإنسان وحمايتها في الفقرات التالية:

٨١- لا يزال عدد السكان الواقعين في براثن الفقر كبيراً. فتشير المعايير الحالية لقياس الفقر في الصين إلى أن نحو ٤٣,٢ مليون ريفي لا يزالون يعيشون في فقر مدقع أو بدخل متدن يعجزون معه عن تلبية احتياجاتهم الأساسية؛ ويمثل هؤلاء ٤,٦ في المائة من إجمالي سكان الريف في الصين. كما أن التنمية الاجتماعية في المناطق الأشد فقراً تقل كثيراً عن سائر مناطق البلد.

٨٢- ولا تزال حالة التوظيف قضية ملحة، كما تظل عملية إعادة توظيف العمالة المستغنى عنها من الشركات الحكومية أو المؤسسات التعاونية مهمة عسيرة. وسوف تحتاج المدن والبلدات في السنوات القليلة القادمة إلى ٢٤ مليون وظيفة جديدة في كل عام.

٨٣- ويعاني نظام الضمان الاجتماعي من ضعف التنظيم. فالتغطية بهذا النظام محدودة، كما أن عملية تجميع وإدارة أموال الضمان الاجتماعي تُنفذ من خلال وكالات المستوى الأدنى. ونظراً إلى عدم تجميع أي أموال للضمان الاجتماعي في سنوات العمل بالاقتصاد الموجه، فيشكل دفع استحقاقات الضمان الاجتماعي ضغطاً شديداً على النظام. ولذا ينبغي تعديل نظام الضمان الاجتماعي ليتصدى للتحديات الجديدة، من قبيل ارتفاع أعمار السكان، وتسارع حركة الحضر، والتنويع الوظيفي، وارتفاع الأسعار.

٨٤- ولا تزال مشكلة عدم ملاءمة خدمات الصحة العامة لاحتياجات السكان واضحة تمام الوضوح. ولا يزال الاختلال قائماً في مستوى خدمات الرعاية الصحية بين الريف والحضر وفيما بين المناطق. كما أن التخصيص غير الرشيد للموارد، وضعف خدمات الصحة العامة، وعدم كفاية الخدمات الطبية في الريف وفي المجتمع ككل، وضعف تنظيم أنشطة تصنيع وتوزيع المواد الصيدلانية، والارتفاع المتسارع في تكاليف الرعاية الصحية والأدوية، كل ذلك أدى إلى ردود فعل قوية من قِبل السكان.

٨٥- وتتصاعد أيضاً الضغوط المرتبطة بالحاجة إلى حماية حقوق جماعات خاصة. ويؤدي نقص نمو اقتصادات مناطق الأقليات العرقية إلى تخلف بعض هذه المناطق في مستوى التنمية الاقتصادية والاجتماعية. ولا يزال عامة الناس وبعض الإدارات الحكومية على قدر محدود من الوعي بالقضايا الجنسانية، ولا تزال مراعاة المنظور الجنساني تمثل أحد التحديات. ويظل نحو ١٠ ملايين شخص من ذوي الإعاقة يعيشون في فقر، ويواجهون صعوبة في الحصول على الخدمات العامة وفي المشاركة في أنشطة المجتمع.

٨٦- وتمثل حماية البيئة أيضاً مهمة شاقة. فالهيكل الصناعي غير الرشيد، والطبيعة الانتشارية للنمو الاقتصادي، بحاجة إلى معالجة جذرية. وخلال فترة الخطة الخمسية الحادية عشرة (٢٠٠٦-٢٠١٠) يُتوقع ازدياد عدد سكان الصين، وهو عدد ضخم أصلاً، بنسبة ٤ في المائة أخرى، وازدياد الناتج المحلي الإجمالي بأكثر من ٤٠ في المائة. وسوف تظهر بوضوح آثار القيود التي تفرضها البيئة وارتفاع تكاليف الموارد على التنمية الاقتصادية والاجتماعية.

٨٧- وتتسم إجراءات السلامة في العمل بعدم الكفاية، وتشوب إدارة شؤونها أوجه قصور في قطاعات وصناعات مختلفة. كما أن العقوبات المفروضة على انتهاك هذه الإجراءات غير رادعة بالقدر الكافي، وتظل القواعد التنظيمية غير مرضية في هذا الصدد. وقد وقعت من وقت لآخر حوادث بعضها خطير وبعضها شديد الخطورة.

٨٨- ولا تزال عملية تحسين السلامة الغذائية مهمة شاقة. كما تتسم آلية تنظيم السلامة الغذائية بالضعف. وهناك عدد لا يكاد يُذكر من الشركات والأفراد الذين يفتقدون الأمانة، ويديرون أعمالهم بما يخالف القانون واللوائح. ومن أمثلة ذلك قضية مسحوق اللبن الملوث التي نجمت عن قيام عدد قليل من مخالفي القانون بإضافة مادة الميلامين إلى اللبن الخام.

٨٩- ولا يزال بعض مسؤولي الدولة، ولا سيما موظفي الحكومة المحلية، بحاجة إلى تحسين مستوى وعيهم بحقوق الإنسان وتحسين أدائهم في إطار ممارسة مهامهم الوظيفية وفقاً للقانون. ولا تزال هناك حالات من الارتخاء في إنفاذ القانون ومن إساءة تطبيق أحكام العدالة. فالآلية القضائية لحماية حقوق الإنسان بحاجة إلى مزيد من التحسن.

خامساً - الأهداف المستقبلية

٩٠- لإنفاذ المبدأ المدرج في الدستور الصيني، والقاضي بالتزام الدولة باحترام وحماية حقوق الإنسان، واستجابةً للتوصيات المنصوص عليها في إعلان وبرنامج عمل فيينا الصادرين في عام ١٩٩٣، تعكف الحكومة الصينية على وضع خطة عمل وطنية لحقوق الإنسان للفترة ٢٠٠٩-٢٠١٠، تُحدد فيها أهداف تعزيز وحماية حقوق الإنسان في العامين القادمين والتدابير الواجب اتخاذها من قِبل الإدارات الحكومية في هذا الصدد.

٩١- وسوف تنفذ الصين خطة العمل بشكل فعال لدى اعتمادها، وذلك بالعمل على تحقيق التوازن في التنمية بين الريف والحضر وفيما بين الأقاليم، وبتسريع وتيرة التنمية الاجتماعية، مع التركيز على تعزيز رفاه السكان، وتعزيز العدالة الاجتماعية والإنصاف. وتسعى الصين إلى بناء مجتمع متجانس يتمتع فيه جميع السكان بحقوقهم في التعليم، والعمل، والرعاية الطبية، ورعاية المسنين، والمسكن، مما يضمن المشاركة العادلة لجميع السكان وجميع الأفراد في التنمية وفي التوزيع العادل لثمارها على النحو المنصوص عليه في الإعلان المتعلق بالحق في التنمية. ولبلوغ هذا الهدف، سوف تولى أولوية للمساعي التالية:

٩٢- زيادة الاستثمار في أنشطة الحد من الفقر، بتعزيز برنامج الحد من الفقر من خلال التنمية وزيادة استحقاقات تخفيف وطأة الفقر، بغية تقليل عدد الواقعين في براثن الفقر؛ وسد الفجوة في المستوى المعيشي ومستوى الخدمات العامة بين الريف والحضر؛ وتطوير التعليم الريفي بشكل نشط مع التركيز على التعليم المهني الثانوي والعمل على إتاحته مجاناً بشكل تدريجي؛ وتحقيق زيادة سنوية متوسطة مقدارها ٥ في المائة في الدخل التصرفي لسكان الحضر وفي صافي دخل الفرد لسكان الريف.

٩٣- مواصلة تنفيذ سياسة توظيف استباقية، بالتركيز على إعادة توظيف العمالة المستغنى عنها نتيجة إعادة الهيكلة، وبالمحافظة على معدل البطالة المسجل دون مستوى ٥ في المائة.

٩٤- مواصلة تطوير وتحسين نظام الضمان الاجتماعي وهيكله الإداري والخدمي، مع تنويع مصادر تمويله، وإتاحة الاستفادة منه على مستويات متعددة، ووضع عملية إدارة التأمين الاجتماعي والخدمات الاجتماعية تحت سلطة جهة تشغيل متخصصة ومستقلة؛ ومواصلة توسيع التغطية التي يكفلها الضمان الاجتماعي وضمان استفادة جميع العاملين في المناطق الحضرية منه على قدم المساواة؛ وتطوير وتحسين نظام الضمان الاجتماعي في الريف.

٩٥- المحافظة على الطبيعة الخيرية العامة لخدمات الرعاية الصحية والطبية، بحيث تضع الوقاية من الأمراض دائماً في المقام الأول، مع التركيز على المناطق الريفية وإيلاء أهمية متساوية للطب الشعبي الصيني والطب الغربي؛ وتعزيز مسؤوليات الحكومة وزيادة الإنفاق الحكومي الموجه لتطوير نظم خدمات الصحة العامة، والخدمات الطبية، والتأمين الصحي، وضمان إمدادات الأدوية لسكان الريف والحضر على السواء؛ وتزويد السكان بالخدمات الصحية والطبية المأمونة والفعالة والمناسبة والميسورة الكلفة، بما يؤدي إلى تحسين الوضع الصحي لجميع سكان البلد.

٩٦- زيادة الاستثمار في تنمية مناطق الأقليات العرقية، مع التركيز على مساعدة فقراء هذه الأقليات الذين يعيشون في ظروف بالغة الصعوبة؛ ودعم التعليم الأساسي للأقليات العرقية؛ وتعزيز ثقافات هذه الأقليات وطبها الشعبي؛ وتحسين قدراتها على التنمية الذاتية.

٩٧- العمل بنشاط على تعزيز المساواة بين الجنسين والاهتمام بالجماعات الخاصة في المجتمع ككل؛ مع إدماج الوعي بالقضايا الجنسانية في السياسات الكلية لضمان المشاركة المتساوية للمرأة في التنمية الوطنية ومشاركتها العادلة في الاستفادة من ثمار هذه التنمية؛ وزيادة المساعدة المقدمة من الحكومة إلى الأشخاص ذوي الإعاقة، وضمان مشاركتهم في أنشطة المجتمع وتكافؤ فرص حصولهم على الخدمات العامة.

٩٨- تنفيذ البرنامج الوطني لحماية البيئة في إطار الخطة الخمسية الحادية عشرة (٢٠٠٦-٢٠١٠)، للسيطرة على انبعاثات غاز ثنائي أكسيد الكبريت وعلى الطلب على الأكسجين الكيميائي بحلول عام ٢٠١٠، والحد من انبعاثات الملوثات الكلية بنسبة ١٠ في المائة من مستويات عام ٢٠٠٥، وتحسين جودة البيئة في المناطق والمدن الرئيسية، والسيطرة إلى حد كبير على التدهور البيئي والإيكولوجي.

٩٩- تطوير القوانين واللوائح والتدابير السياساتية المتعلقة بالسلامة في العمل؛ وإنشاء نظام للنزاهة وخطة "القائمة السوداء"؛ والمعاقبة على المخالفات أو الانتهاكات بصورة أكثر صرامة؛ وإذكاء وعي المواطنين بالسلامة في العمل عن طريق الترويج الإعلامي والتثقيف والتدريب، وتحسين قدرات المواطنين على إنقاذ الذات وعلى تقديم المعونة المتبادلة.

١٠٠- تطوير وتحسين رصد المخاطر وطرق تقييمها وآليات السيطرة عليها في مجال السلامة الغذائية، والمعاقبة على المخالفات أو الانتهاكات بصورة أشد صرامة.

١٠١- تعميق إعادة الهيكلة السياسية؛ وتوسيع نطاق المشاركة المنظمة للمواطنين في الشؤون السياسية، وتحسين المؤسسات الديمقراطية، وتنويع أشكال الديمقراطية ومد قنواتها على نطاق أوسع؛ وإجراء انتخابات ديمقراطية ومواصلة تحسين عملية اتخاذ القرار الديمقراطي والإدارة الديمقراطية والإشراف الديمقراطي، وضمان حقوق السكان في الحصول على المعلومات والمشاركة والاستماع لرأيهم والإشراف؛ والعمل تدريجياً على تساوي نسبة النواب الممثلين للسكان في انتخابات المجالس الشعبية في المناطق الحضرية والريفية.

١٠٢- تعزيز سيادة القانون كمبدأ أساسي وتعميق إصلاح الجهاز القضائي؛ وتعزيز الديمقراطية والانفتاح في النظام القضائي؛ ومواصلة تنظيم عملية إنفاذ القانون والممارسة القضائية وتعزيز الرقابة القضائية؛ وتحسين برامج تدريب الموظفين الحكوميين في مجال حقوق الإنسان، وتقديم التثقيف بمسائل حقوق الإنسان والنظام القانوني لجميع أفراد المجتمع، وإذكاء وعي المواطنين بحقوقهم وواجباتهم.

سادساً – تعزيز وحماية حقوق الإنسان في منطقة هونغ كونغ الصينية الإدارية الخاصة

[اللغة الأصلية: الإنكليزية والصينية]

A. Methodology and consultation

103. In preparing this part of the report, the Hong Kong Special Administrative Region (HKSAR) Government conducted an exercise in September 2008 to consult the public. The HKSAR Government published a consultation document which contained the background and objectives of the review, a proposed outline of the report and an appeal to the public for comments. This document was sent to a broad spectrum of the community, including the Legislative Council, relevant non-governmental organizations (NGOs), interested members of the public and the media, and was distributed through the District Offices and on the Internet. During the consultation period, the HKSAR Government also collected views from representatives of NGOs at the Human Rights Forum. The HKSAR Government carefully considered all the views and comments received.

B. Background information

104. The HKSAR was established on 1 July 1997 as a Special Administrative Region of the People's Republic of China. In accordance with the Basic Law of the HKSAR of the People's Republic of China, the HKSAR enjoys a high degree of autonomy and enjoys executive, legislative and independent judicial power, including that of final adjudication.

105. The Chief Executive is the head of the HKSAR. He leads the Government of the HKSAR and is responsible for implementing the Basic Law, signing bills and budgets passed by the Legislative Council, promulgating laws, making decisions on government policies and issuing executive orders.

106. The Legislative Council is the legislature of the HKSAR. It has 60 Members, with 30 Members returned by geographical constituencies through direct elections and 30 Members by functional constituencies.

107. The legal system of the HKSAR is founded on the rule of law and an independent judiciary. Under the principle of "One Country, Two Systems", the HKSAR's legal system differs from that of the Mainland, and is based on the common law. The Court of Final Appeal is the highest appellate court in the HKSAR. All judges are qualified legal practitioners and have security of tenure, which is protected by the Basic Law.

C. Framework and measures for the promotion and protection of human rights

108. In the HKSAR, human rights and freedoms are guaranteed constitutionally by the Basic Law, including equality before the law, freedom of speech and of the press, freedom of association, of assembly and of demonstration, freedom from unlawful search of or intrusion into homes or other premises, freedom and privacy of communication, freedom of movement, freedom of religious belief and right to social welfare in accordance with law. The Basic Law also provides for the rights of HKSAR permanent residents to vote and to stand for election in accordance with law.

109. A total of 15 international human rights treaties apply to the HKSAR. As regards local legislation, the Hong Kong Bill of Rights Ordinance was enacted specifically to give effect in local law to the provisions of the International Covenant on Civil and Political Rights as applied to the HKSAR. The Ordinance binds the HKSAR Government and all public authorities. Further human rights protection is accorded by specific legislation, including the Sex Discrimination Ordinance, Disability Discrimination Ordinance, Mental Health Ordinance, Family Status Discrimination Ordinance, Race Discrimination Ordinance and Personal Data (Privacy) Ordinance.

110. The protection of human rights is buttressed by the rule of law and an independent judiciary. In addition, there is an extensive institutional framework of organizations which help promote and safeguard different rights. These include a comprehensive legal aid system, the Equal Opportunities Commission, the Office of the Privacy Commissioner for Personal Data, the Ombudsman, the Independent Police Complaints Council, as well as various administrative channels for complaints and redress. The effectiveness of these mechanisms and organizations is closely monitored by the Legislative Council, the media and the public.

111. The HKSAR also attaches great importance to promotion of human rights through public education and publicity. Human rights topics form part of the school curriculum at different levels and are included in the syllabuses of a wide range of subjects. Courses on various aspects of human rights are offered by tertiary institutions. Outside of schools, government bureaux and departments organize activities to promote aspects of human rights relevant to their functional responsibilities and provide financial assistance to community organizations to promote public involvement in the endeavours. The HKSAR Government also organizes human rights training and education for civil servants.

112. The promotion of human rights is also an important part of relevant organizations' work. For instance, the Equal Opportunities Commission operates regular programmes to provide public education against discrimination and to promote equal opportunities. The Committee on the Promotion of Civic Education produces and distributes educational materials and sponsors programmes to foster community awareness of the rights of the individual. The Women's Commission promotes the well-being and interests of women in all aspects of life.

D. Achievements and challenges

113. Since its establishment, the HKSAR has been taking steps to promote and protect human rights. Steady progress has been made. The key developments are highlighted below.

114. On constitutional development, the Basic Law provides that the ultimate aim is the election of the Chief Executive (CE) and all Members of the Legislative Council (LegCo) by universal suffrage in accordance with the principle of gradual and orderly progress. In December 2007, following extensive public consultation on the models, roadmap and timetable for implementing universal suffrage, the HKSAR Government submitted a report to the Standing Committee of the National People's Congress (NPCSC). Consequently, the NPCSC decided that the election of the CE may be implemented by universal suffrage in 2017, and that after the CE is elected by universal suffrage, the election of the LegCo of the HKSAR may be implemented by the method of electing all the members by universal suffrage.

115. Between 2008 and 2012, the third-term HKSAR Government will endeavour to roll forward Hong Kong's electoral methods to a midway point. It will undertake public consultation to determine the two electoral methods for 2012. Between 2012 and 2017, the fourth-term HKSAR Government and the LegCo will address together the method for implementing universal suffrage for the election of the CE.

116. The political appointment system of the HKSAR Government was implemented in 2002. Under the system, the principal officials (Secretaries of the HKSAR Government) are political appointees who serve coterminous with the CE in these positions for a term of five years. This represents a major step forward in the system of governance as it has widened the pool of candidates for appointment of principal officials and also requires the principal officials to shoulder political responsibility. Two additional tiers of political appointees (i.e. Under Secretaries and Political Assistants) were created in April 2008. Under the political appointment system, the civil service continues to remain permanent, meritocratic, professional and politically neutral.

117. The more recent initiatives to enhance the protection of human rights include the enactment of the Race Discrimination Ordinance in July 2008. During the legislative process, the HKSAR Government received a number of requests for amendments to the proposed legislation. The HKSAR Government has made certain amendments to address some of the requests and is of the view that the Ordinance, as amended, represents a major step forward in our commitment to combat racial discrimination. To reinforce existing services, the HKSAR Government is planning the establishment of four regional support service centres for ethnic minorities to provide interpretation service to facilitate their access to public services and to organize language training and other programmes to promote their integration into the community. The HKSAR Government is also drawing up administrative guidelines for relevant bureaux and departments to facilitate their formulation and implementation of policies to promote racial equality.

118. The Independent Police Complaints Council Ordinance was also enacted in July 2008. The Ordinance aims to convert the existing Independent Police Complaints Council into a statutory body and thus enhances the independence of the Council as well as the transparency of the police complaints system.

119. With regard to the interests of women, the Sex Discrimination Ordinance was enacted in 1995. In 2001, the Women's Commission was established to promote the well-being and interests of women in Hong Kong, and to monitor the implementation of the Convention on the Elimination of All Forms of Discrimination against Women.

120. To protect the rights of persons with disabilities, the Disability Discrimination Ordinance has been in force since 1995. With the ratification of the Convention on the Rights of Persons with Disabilities by the Central People's Government, this Convention has been applied to the HKSAR since 31 August 2008.

121. The interests of the child are primary in the HKSAR Government's formulation and dispensation of legislation and policies relating to or affecting children. It is also paramount in actions undertaken by courts of law and administrative authorities in charge of child welfare. Children in the HKSAR are now entitled to 12 years of free education in public schools. The HKSAR Government also organizes activities and provides funding for community projects to promote public awareness of and respect for children's rights. The HKSAR Government pioneered the Children's Council project and established the Children's Rights Forum to provide a platform for exchange and to solicit the views of children representatives on matters relating to their interest.

122. To encourage community involvement and seek contribution from the civil society, the HKSAR Government maintains continued dialogue with relevant NGOs and has in recent years established regular channels including the Human Rights Forum, the Ethnic Minorities Forum, the Sexual Minorities Forum as well as the Children's Rights Forum to facilitate communication, exchange of views and mutual understanding.

123. Through the various channels, the HKSAR Government receives views and suggestions from the public on human rights issues. Some have proposed that the establishment of a Human Rights Commission be considered. Since the HKSAR's existing framework is operating well, the HKSAR Government does not see the need to establish a separate human rights institution to supersede or duplicate existing institutions. We do recognize that, with the development of society, there will be a need for further work and continued demand from different sectors for more to be done. The HKSAR Government will continue to gauge the views of all relevant sectors and balance different interests in the community. The HKSAR Government will also have to ensure that measures to be taken will suit local circumstances and fit the evolving situation in Hong Kong.

VII. PROMOTION AND PROTECTION OF HUMAN RIGHTS IN THE MACAO SPECIAL ADMINISTRATIVE REGION

[Original: Chinese and English]

A. Consultation process

124. The draft Macao Special Administrative Region (MSAR) report was made available for comments and proposals at the MSAR Government website.

B. Background and framework for the promotion and protection of human rights

125. On 20/12/1999, China resumed the exercise of sovereignty over Macao, the MSAR was established and its Basic Law (BL) entered into force. The BL, which has constitutional value, is based on the principle "One Country, Two Systems". Under this principle, the previous capitalist system and way of life shall remain unchanged for 50 years. The MSAR enjoys a high degree of autonomy (except for defence and foreign affairs) and executive, legislative and independent judicial powers, including that of final adjudication. All systems and policies, including the system for safeguarding fundamental rights and freedoms, are based on the BL, and no law can contravene the BL.[2]

126. Human rights (HR) are safeguarded at all levels. First, the BL itself sets forth directly a broad range of human rights (political and some social rights are provided for in Chapter III, economic rights in Chapter V, and cultural and other social rights in Chapter VI). Second, its article 40 (1) ascertains that the provisions of the International Covenants on Civil and Political Rights and on Economic, Social and Cultural Rights, and international labour conventions, as applied before, shall remain in force and shall be implemented through the laws of the MSAR. Article 40 (2) determines that restrictions to rights and freedoms have to be prescribed by law and in any case cannot contravene the provisions of article 40 (1), granting, therefore, reinforced

protection to human rights by forbidding restrictions in breach of such treaties. Third, by virtue of articles 8 and 18 of the BL, previous laws that do not contravene it or have not been subject to amendments remain in force. As a result, the continuity of the legal system is ensured, and implicitly also of all HR and freedoms provided for at the level of ordinary law. Overall, the BL secures constitutional protection to human rights.

127. The MSAR legal system is a civil law system, underpinned on principles (of equality, legality and publicity of Law) that shape all laws. Applicable international law is directly received, prevails over ordinary law and may be directly applied and invoked before a court of law. Altogether, the mentioned articles of the BL, applicable international law, and subsequent ordinary law fully safeguard fundamental rights and freedoms.

C. Promotion and protection of human rights on the ground

128. The two Covenants, the most important human rights treaties, humanitarian law treaties, and ILO conventions are applicable in the MSAR.[3]

129. The supervisory mechanism of internal observance of treaty obligations rests primarily with the judiciary.[4] However, other institutional bodies, such as the Ombudsman (Commission Against Corruption - CAC), several Commissions on specific human rights (e.g. for Women's Affairs, Senior Citizens' Affairs, Refugees, Trafficking in Persons, Disciplinary Control of the Security Forces, Fight against Drug, Mental Health, Rehabilitation's Affairs, etc.) and an extensive social partnership between the MSAR Government and private associations uphold the legal protection mechanism.

130. Fundamental rights and freedoms are the object of the MSAR Government's policy of systematic and continued divulgation, carried out by all sorts of means (Internet, media, distribution of brochures and leaflets in public places, interactive campaigns, etc.), specifically aimed at increasing public awareness on the existence of rights and freedoms, manners of exercising them, and available remedies.

D. Achievements, best practices, challenges and constraints

131. The MSAR legal system is anchored on the rule of law and operates through the due process of law. Judges are fully independent and the Procuratorate is an autonomous organ, i.e. outside the Executive branch of the MSAR Government, that carries out its powers and functions independently and free from any interference.

132. The respect for fundamental rights and freedoms is deeply rooted in the MSAR legal system and is cherished by Macao residents as a cornerstone of their way of living.

133. Regular dialogue with the civil society, including the participation of local associations in many consultative mechanisms, namely for setting up the MSAR Government's policies, is an important feature of Macao governance.

134. The rapid economic development of Macao, albeit contributing to a high level of employment, led to a rise in the number of non-resident workers. One of the main challenges facing the MSAR in the last years lies on the need to balance the continuous demand for additional qualified manpower from abroad with an adequate protection of Macao residents' expectations as regards the improvement of their living conditions.

135. Significant achievements have been obtained in the phased setting up of a compulsory education system and on the generalization of universal and free education.

136. New legislation was adopted and several preventive measures against terrorism and terrorism financing were taken. Nonetheless, an appropriate balance between the need to guarantee the security of persons and the respect for human rights was kept.

137. In spite of the MSAR Government efforts and the CAC achievements, major challenges and constraints still exist in the path for a fair and clean society. Measures have been taken to strengthen anti-corruption and auditing monitoring of government departments or administrative procedures that are more prone to corruption. Yet more efforts, particularly at the educational and the prevention levels, need to be undertaken to effectively promote a culture of integrity. A particular constraint and area of concern is electoral corruption where the political culture of many Macao voters still creates difficulties on the fight to completely eradicate electoral bribery.

138. Another particular challenge lies on the need to build a more accountable Government to the citizens.

139. The MSAR Government dedicates great attention to the preservation and promotion of Macao's historic buildings and heritage, namely to the sites ("Historic Centre of Macao") included in the UNESCO World Heritage List. Macao also hosts annually international arts events. Yet the Macao residents feel constrained by the limited number of museums and artistic and cultural events available.

140. Tolerance and respect for cultural differences constitutes a cornerstone of the MSAR lifestyle. Such cultural diversity, also characterized by the cross-cultural features from both the East and the West, contributes to the unique identity of the MSAR. Another important challenge facing the MSAR ability to maintain this key feature of Macao's identity lies in the need to integrate a relevant number of immigrants to Macao at a time of significant influx of non-resident workers that is provoking reactions from some sectors of Macao's population.

141. The MSAR Government has undertaken effective measures to promote adequate education on issues of tolerance and bias, in particular through the teaching of, and the conducting of public awareness campaigns on, equality and the fundamental rights, the youth being the main target group.

E. Priorities, initiatives and commitments

142. The MSAR Government remains deeply committed to ensure the enjoyment and protection in an effective manner of the fundamental rights and freedoms enshrined in the BL, in the human rights treaties applicable in Macao, as well as in ordinary legislation.

143. The MSAR Government recognizes the importance of the reporting mechanism to the United Nations human rights treaty bodies and takes seriously their observations and recommendations.

144. The MSAR Government pledges to continue to promote human rights, with due regard to the young generations, in order to assure a multicultural and ethnic society based on harmony, anti-bias and tolerance education.

145. The MSAR Government shall strive to maintain a proper balance between the enjoyment of civil and political rights and social, economic and cultural rights, particular consideration being given to the rights of vulnerable groups, such as the disabled, the elderly, the children, the women and persons under custody.

146. The MSAR Government commits to improve social rights. Cooperation with the civil society and NGOs will be enhanced.

147. The MSAR Government commits to extend compulsory education until the end of secondary school.

148. The MSAR Government is committed to fully protect personal freedom and human dignity, inter alia, by reinforcing preventive measures and suppressing the trafficking of human beings and the exploitation of women and children and protecting victims' rights.

149. The MSAR Government pledges to increase its fight against corruption. To this end, the scope and powers of the CAC shall be broadened and reinforced. The CAC's jurisdiction will be extended to the private sector, in order for the MSAR Government and the community to play a bigger part in building a probity culture. Anti-corruption mechanisms for administration and financial management systems related to public resources shall be put in place. Additional efforts shall be undertaken, together with the civil society and NGOs, to further promote a corruption-free society and to maximize the effectiveness of publicity campaigns to build a clean society.

150. In line with the commitment to a government more accountable to the citizens, the MSAR Government shall strengthen its accountability system for bureau directors, department heads and division chiefs in systemic and disciplinary terms.

151. The MSAR Government shall continue to dedicate great attention to the preservation and promotion of Macao's historic buildings and heritage, namely to the sites ("Historic Centre of Macao") included in the UNESCO World Heritage List. The annual international arts events that are currently hosted in Macao will be improved. Studies will be made with a view to promote new museums and artistic and cultural events that have good potential for Macao's cultural development and economic diversification.

152. Monitoring mechanisms of government policies in the field of human rights shall be strengthened, along with other means to improve "law in action" and to assess its effectiveness.

الحواشي

[1] 参加投票人数与选民总数的比例.

[2] 恩格尔系数（%）=食品支出总额/家庭或个人消费支出总额*100%。该系数反映随着家庭和个人收入增加，收入中用于食品方面的支出比例将逐渐缩小。根据联合国粮农组织提出的标准，恩格尔系数在59%以上为贫困，50-59%为温饱，40-45%为小康，30-40%为富裕。

[3] For further detail as to the MSAR background and institutional framework, please refer to Part III of China's Core Document [HRI/CORE/1/Add.21/Rev.2].

[4] A complete list of applicable treaties is available on the MSAR Government website.

[4] For an updated description on human rights protection mechanisms under such treaties and available remedies, please refer to Part III of China's latest reports to each of the relevant UN HR treaty bodies.

المرفق الأول

المؤسسات الوطنية المساهمة في إعداد التقرير الوطني للصين في إطار الاستعراض الدوري الشامل

- لجنة الشؤون التشريعية للجنة الدائمة للمجلس الوطني لنواب الشعب
- محكمة الشعب العليا
- النيابة العامة الشعبية العليا
- وزارة الخارجية
- اللجنة الوطنية للتنمية والإصلاحات
- وزارة التعليم
- وزارة الصناعة وتكنولوجيا الاتصالات
- لجنة الدولة للشؤون العرقية
- وزارة الأمن العام
- وزارة الشؤون المدنية
- وزارة العدل
- وزارة الموارد البشرية والضمان الاجتماعي
- وزارة حماية البيئة
- وزارة الإسكان والتنمية الحضرية والريفية
- وزارة الزراعة
- وزارة الصحة
- اللجنة الوطنية للسكان وتنظيم الأسرة
- الإدارة العامة للصحافة والمنشورات
- الإدارة العامة لمراقبة الجودة والتفتيش والحجر الصحي
- الإدارة العامة لسلامة العمل
- المكتب الوطني للإحصاء
- إدارة الدولة للشؤون الدينية
- مكتب مجلس الدولة لشؤون هونغ كونغ وماكاو
- مكتب مجلس الدولة للشؤون التشريعية
- مكتب معلومات مجلس الدولة
- مكتب الدولة للمراسلات والشكاوى
- مكتب اللجنة التوجيهية لمجلس الدولة المعني بالتخفيف من حدة الفقر من خلال التنمية

المرفق الثاني

المنظمات غير الحكومية المشاركة في المشاورات حول إعداد التقرير الوطني للصين في إطار الاستعراض الدوري الشامل

- الاتحاد النسائي لعموم الصين
- اتحاد عموم الصين لنقابات العمال
- الاتحاد الصيني لذوي الإعاقة
- الجمعية الصينية لدراسات حقوق الإنسان
- الرابطة الصينية لحقوق الإنسان
- معهد القانون التابع للأكاديمية الصينية للعلوم الاجتماعية
- شبكة المنظمات غير الحكومية الصينية لعمليات التبادل الدولي
- جمعية الصليب الأحمر الصينية
- رابطة تنظيم الأسرة في الصين
- المركز الصيني لدراسات التيبت
- رابطة الرعاية الصينية
- رابطة الأقليات العرقية الصينية لعمليات التبادل الدولي
- رابطة الصين للمشتغلات بالأعمال الحرة
- رابطة غلوري الصينية لتعزيز البرامج الخيرية
- رابطة التعليم الصينية للتبادل على الصعيد الدولي

المرفق الثالث

الاتفاقيات الدولية الخمس والعشرون المتعلقة بحقوق الإنسان التي انضمت إليها الصين

١- اتفاقية منع جريمة الإبادة الجماعية والمعاقبة عليها

٢- الاتفاقية الخاصة بمركز اللاجئين

٣- البروتوكول الخاص بمركز اللاجئين

٤- الاتفاقية الدولية للقضاء على جميع أشكال التمييز العنصري*

٥- الاتفاقية الدولية لقمع جريمة الفصل العنصري والمعاقبة عليها

٦- اتفاقية القضاء على جميع أشكال التمييز ضد المرأة *

٧- اتفاقية حقوق الطفل*

٨- الاتفاقية المتعلقة بتساوي أجور العمال والعاملات عن العمل المتساوي

٩- اتفاقية مناهضة التعذيب وغيره من ضروب المعاملة أو العقوبة القاسية أو اللاإنسانية أو المهينة*

١٠ اتفاقية جنيف لتحسين حالة الجرحى والمرضى من أفراد القوات المسلحة في الميدان

١١- اتفاقية جنيف لتحسين حالة الجرحى والمرضى والناجين من السفن الغارقة من أفراد القوات المسلحة في البحار

١٢- اتفاقية جنيف المتعلقة بحماية المدنيين وقت الحرب

١٣- اتفاقية جنيف المتعلقة بمعاملة أسرى الحرب

١٤- البروتوكول الإضافي لاتفاقية جنيف المبرمة في عام ١٩٤٩ بشأن حماية ضحايا النزاعات الدولية المسلحة (البروتوكول الأول)

١٥- البروتوكول الإضافي لاتفاقية جنيف المبرمة في عام ١٩٤٩ بشأن حماية ضحايا النزاعات المسلحة غير الدولية (البروتوكول الثاني)

١٦- اتفاقية التأهيل المهني والعمالة (الخاصة بالأشخاص ذوي الإعاقة)

١٧- الاتفاقية الخاصة بحق العمال الزراعيين في التجمع والاتحاد

١٨- العهد الدولي الخاص بالحقوق الاقتصادية والاجتماعية والثقافية*

---

* ترمز إلى اتفاقية أساسية لحقوق الإنسان.

١٩- البروتوكول الاختياري الملحق باتفاقية حقوق الطفل المتعلق ببيع الأطفال وبغاء الأطفال واستغلال الأطفال في المواد الإباحية

٢٠- الاتفاقية المتعلقة بحظر أسوأ أشكال عمل الأطفال واتخاذ إجراءات فورية للقضاء عليها

٢١- الاتفاقية المتعلقة بالحد الأدنى لسن العمل

٢٢- الاتفاقية المتعلقة بالتمييز في العمالة والمهن

٢٣- اتفاقية السياسات المتصلة بالعمالة

٢٤- البروتوكول الاختياري لاتفاقية حقوق الطفل المتعلق بإشراك الأطفال في النزاعات المسلحة

٢٥- اتفاقية حقوق الأشخاص ذوي الإعاقة*

المرفق الرابع

الجداول

الجدول ١- تخفيف حدة الفقر في الصين، ١٩٨٦-٢٠٠٧

الحد من الفقر في المناطق الريفية

(بملايين الأشخاص)

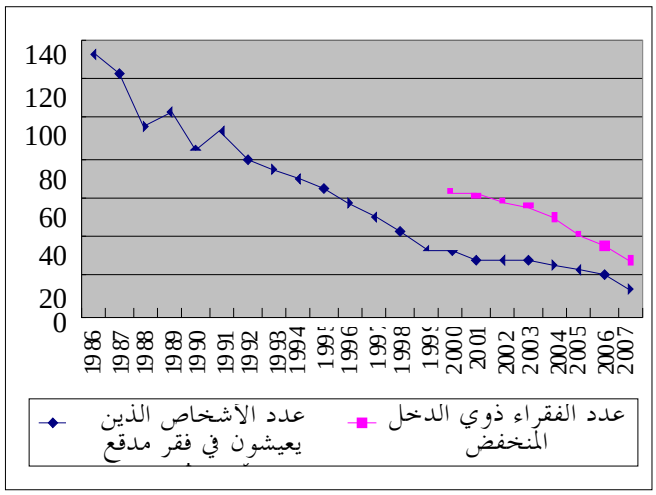

النمو في الاعتمادات المخصصة من الميزانية المركزية لبرامج تخفيف حدة الفقر

(بملايين اليوانات)

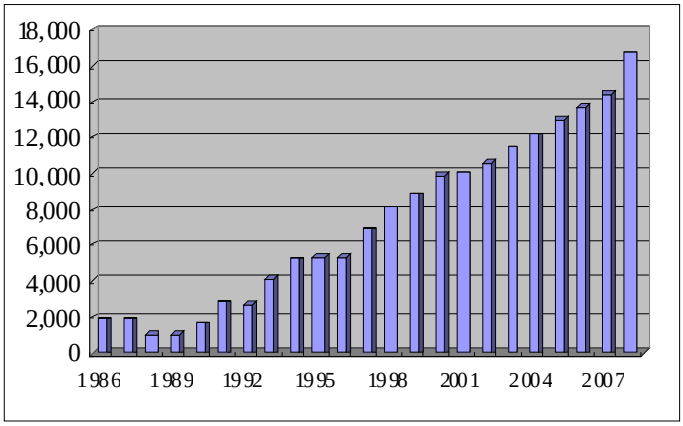

الجدول ٢- السكان الحضريون المشاركون في برامج التأمين الاجتماعي، ٢٠٠٣-٢٠٠٧

(بملايين الأشخاص)

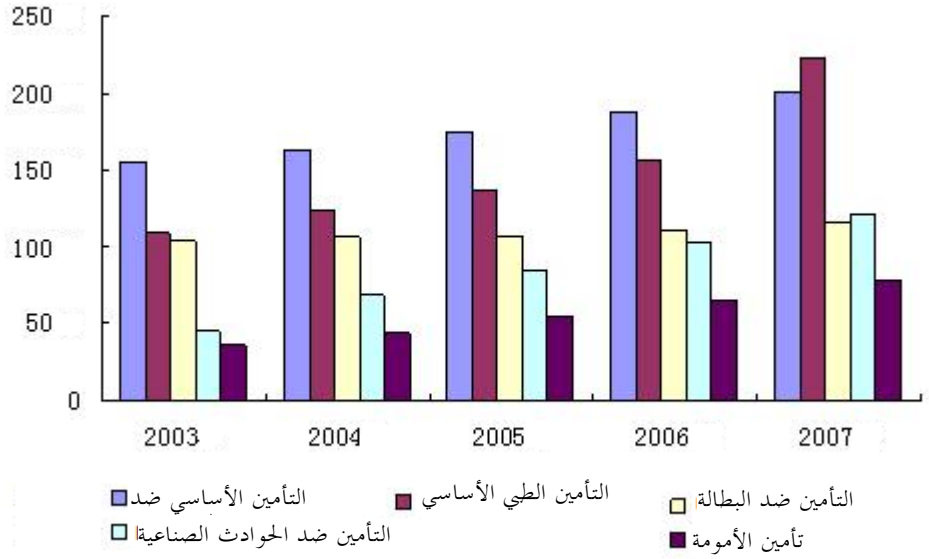

الجدول ٣- الدوريات والكتب المنشورة، ١٩٤٩-٢٠٠٧

السنة	الدوريات		الكتب	
	أنواع المنشورات	النسخ المطبوعة من كل عدد (بالملايين)	عدد العناوين	عدد النسخ (بالملايين)
١٩٤٩	٢٥٧		٨ ٠٠٠	١٠٥
١٩٧٨	٩٣٠	٦٢,٠٠١	١٤ ٩٨٧	٣ ٧٧٤,٢٤
٢٠٠٢	٩ ٠٢٩	٢٠٤,٠٦	١٧٠ ٩٦٢	٦ ٨٧٠
٢٠٠٧	٩ ٤٦٨	١٦٦,٩٧	٢٤٨ ٢٨٣	٦ ٢٩٣

- - - - -